الفصل السابع

ثورة وصفقة

على الحدود الغربية لإيران، كانت المواجهات تزداد ضراوة بين القوات الحكومية ومقاتلي البشمركة الأكراد المدعومين من القوات الإيرانية، التي وصل بها الأمر في بعض الأحيان للقتال جنبًا إلى جنب مع رجال البرزاني، فحاول نظام البَعْث اللعب بورقة خصم الشاه اللدود: الخميني.

أرسل الرئيس العراقي وقتها أحمد حسن البكر زوج ابنته كمبعوث للقاء آية الله الخميني في النَّجَف، طالبًا منه التأييد في صراع العراق ضد الشاه، لَكِنَّ الخميني رفض، ورَدَّ في هدوء:

"لِكُلِّ شيء أوان".

اتهمه النظام العراقي بالجُبْن، لَكِنَّ الخميني كان يعرف ما يريد: فإسقاط الشاه لا يحدده سواه - أي الخميني- وليس بالتعاون مع أحد، خاصةً نظام البعث الذي ضَيَّق عليه في السنوات الست الماضية، إضافةً للاختلاف المذهبي بين آية الله الشيعي وحكام العراق السنة، فلم يُرِد أن يكون لهم فضل في التخلص من النظام البهلوي.

زاد النظام البعثي في تضييقه على الخميني، فأعلن عن نيته مغادرة العراق، لَكِنَّ نظام البعث رفض رحيله، وفَرَضَ الإقامة الجبرية عليه، ووضع نشاطه ونشاط أنصاره تحت مجهر الأمن.

على صعيد الداخل الإيراني، عاود الشاه قمعه للمعارضة أواخر ١٩٧٤م، واستهدف هذه المرة عددًا من رجال الدين الذين ألقى السافاك القبض عليهم بتهمة التورط في أنشطة سياسية مناهضة للحكومة، وظلوا رهن الاعتقال حتى توسط آية الله خونساري لدى الشاه للإفراج عنهم بعفو ملكي في مقابل تعهدهم بعدم الخروج عما أسماه السلوك القويم، ووافق الشاه على طلب خونساري ونُفِّذَ في الثاني من يناير ١٩٧٥م.

توسع الشاه في علاقته بالسوفييت، فعقد اتفاقيةً لشراء مولدات كهربائية من الاتحاد السوفيتي لعدد من المدن الإيرانية وعددًا من قطع الغيار العسكرية، لكن السوفييت لم ينفذوا الشق العسكري من الاتفاقية مما أثار حنق الشاه، ومرة أخرى انفجرت مظاهرات الطلبة ضد الحكم البهلوي.

عقد الشاه اجتماعًا لبحث الاحتجاجات المتنامية مع وزير البلاط ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء تحرير الصحف؛ لإيجاد حل لإيقاف هذه الاحتجاجات عند حدها، خاصةً بعد أن عجز رئيس جامعة طهران هوشانج نهاوندي عن التعامل مع مظاهرات الطلبة؛ فقرر السافاك عزله.

ضاق صدر الشاه بمعارضيه، وفي الثاني من مارس ١٩٧٥م، قَرَّرَ أن يؤسس حزبًا واحدًا بجناحين مؤيد ومعارضة هو حزب رستاخيز (النهضة)، وسيحصل

المعارضون على فرصة أكبر لنقد النظام دون الاتهام بالعمالة، وهذا هو ديدن الطغاة: المعارضة المصطنعة.

سافر الشاه في اليوم التالي لحضور مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" بالعاصمة الجزائرية الجزائر، وعقب حضور الشاه عقد معه الرئيس المضيف هوارى بو مدين اجتماعًا حضره نائب الرئيس العراقي صدام حسين، وهدف بو مدين من وراء هذا الاجتماع لكسر الجليد بين الجارين المتنازعين: تمهيدًا لتوقيع اتفاقية سلام برعايته.

السادس من مارس ١٩٧٥م، أعلن عن توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران برعاية جزائرية؛ لتنهي حوالى العقد من الحرب بالوكالة بين البلدين عبر بيدق الأكراد، ونَصَّت هذه الاتفاقية على:

١- إنهاء النزاع بين البلدين.

٢- تَقَاسُم شط العرب (مَصَبّ دجلة والفرات) عند خط التالوك، والذي يمثل منتصف النهر.

٣- التضييق على قوى المعارضة في كلا البلدين.

بهذا الاتفاق توقف دعم الشاه للأكراد عندما أبلغ الشاه مدير السافاك نعمت الله ناصري بإيقاف إمداد والأكراد بالسلاح؛ ليواجهوا مصيرهم المحتوم بأنفسهم.

بذلك انهزم الأكراد في مواجهة الجيش العراقي، وأصيب زعيم الأكراد مصطفى البرزاني بخيبة أمل عميقة؛ إذ شعر أنه تلقى طعنة في ظهره من حلفائه

الإيرانيين الذين تخلوا عنه في منتصف الطريق وتركوه صيدًا سهلًا لحكومة بغداد؛ ليدفع الأكراد وحدهم فاتورة الصلح (العراقي- الإيراني).

أما الشاه فقد سَعِدَ كثيرًا بهذا الاتفاق الذي اعتبره انتصارًا له بانتزاع جزء من أرض عراقية؛ لتكون اللبنة الأولى في إحياء امبراطورية أجداده الفرس، وآن الأوان للتخلص من العملاء الأكراد وإلقائهم في مكانهم المناسب: سلة القمامة.

على الصعيد الدولي، فُوجِئَت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بتوقيع الشاه على هذا الاتفاق، بالرغم من علمهما بالمفاوضات السرية بين بغداد وطهران منذ العام المنصرم، لَكِنَّهُما لم يتوقعا أبدًا توقيع هذا الاتفاق في مثل هذا التوقيت.

فبالنسبة للولايات المتحدة، وَقَّعَ الشاه الاتفاق بدون الرجوع للبيت الأبيض أو حتى استشارته، بل لقد علم تشارلز ناس مدير مكتب إيران بالخارجية الأمريكية بنبأ الاتفاق من الصّحُف، وعَلَّقَ عليه بقوله: "كان ذلك التباعد الأول في المصالح وقد فوجئنا بذلك".

بعد فترة، التقى مبعوث من قبل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بالشاه في سانت موريتز بسويسرا، ووجه له عبارات شديدة اللهجة، مفادها وجوب استمرار العملية العسكرية في شمال العراق، لَكِنَّ الشاه لم يُعِر كلام المبعوث اهتمامًا، وزادت الهُوَّة اتساعًا بين أمريكا وعميلها بعدما أقدم عليه.

وبالنسبة لإسرائيل، أربك هذا الاتفاق حساباتها في كردستان العراق بالرغم من تَفَهُّم إسحاق رابين لهذه الخطوة الهادفة لنيل ثقة العرب في زعامة إيران للخليج، لَكِنَّه وضع الجنود الإسرائيليين المتواجدين في شمال العراق في خطر،

إذ أُجْبِرُوا على مغادرة شمال العراق في أسرع وقت، حتى إنَّ جاكوب تسفارير مبعوث الموساد لكردستان اضطر لاستقلال طائرة مصطفى البرزاني للهروب إلى إيران ومنها إلى إسرائيل.

شعر الساسة الإسرائيليون بالخيانة من قبل الشاه، وانتابهم الشعور بتحول العلاقة مع طهران من علاقة استراتيجية إلى علاقة انتهازية، واضطر رئيس الوزراء إسحاق رابين للسفر لطهران ولقاء الشاه طالبًا منه تفسيرًا لما جرى.

هَدَّأ الشاه من روع ضيفه الصهيوني، وأقنعه بأن إيران تشاطر إسرائيل مخاوفها من التهديدات الإقليمية، وقال له: "الحرب مع العراق محتمة، المعاهدة سَتُوَفِّر لإيران بعض الوقت".

لَكِنَّ الكلام عن التباعد بين إيران وإسرائيل في تَلِّ أبيب كان أكثر من الحديث عن تقاربهما.

رغم مخاوف الدولة العبرية من نتائج اتفاقية الجزائر، وسخطها مما أقدم عليه رضا بهلوي، إلا أنها لم تستطع التخلي عن علاقاتها الطيبة بإيران خشية التهديد العراقي، خاصةً أن رضا بهلوي كان يعتقد في قرارة نفسه أن العراق سيهاجم إيران متى سنحت له الفرصة.

لذلك رأت إسرائيل أن إيران ستمثل سندًا لها ضد الخطر العراقي الذي يتهدد وجودها، لذا كان على إسرائيل ابتلاع مرارة اتفاق الجزائر في صمت، لَكِنْ في الوقت ذاته الاحتراس مستقبلًا من الشاه والعمل مع الولايات المتحدة على إيجاد نظام بديل للشاه بعد أن أصبح يهدد مصالح الدولتين أكثر مما يفيدها.

رغم حَنَق الإدارة الأمريكية من التغيرات التي طرأت على شخصية الشاه، إلا أنها أبقت على دعمها له ريثما تجد البديل المناسب، وخلال زيارة قام بها بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي لطهران أعلن الشاه عن حصوله على ثمانين طائرة من طراز إف ١٤ (بالرغم أن أمريكا لا تملك منها سوى ثلاثمائة)، وعززت هذه الصفقة رغبة الهيمنة على الخليج لدى الشاه، لَكِنَّ مؤامرةً كانت تُعَد للخلاص من وريث عرش الطاووس.

تَسَلَّم (أَسَد الله عَلَم) رسالة من السفير الإيراني بعَمَّان سلمها إليه العاهل الأردني حسين بن طلال تضمنت أسماء عدد من القوميين الأكراد الذين يخططون لاغتيال الشاه، فَحَوَّلَها (عَلَم) لرئيس السافاك لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن ثَمَّ أُفْشِلَت المؤامرة.

استشاط الشاه غَضَبًا عندما قرأ رسالةً بعث بها أحد قراء جريدة (اطلاعات) استفسر فيها عن سبب الاهتمام الطفيف للحزب الحاكم في تعيين الحكومة وتوجيهها، فأرسل الشاه لـ(أَسَد الله عَلَم) وقال له: "كم كان غبيًا رئيس التحرير هذا بنشره هذا الهراء، قلها له واضحة أن تعيين وعزل الوزراء من حقوق التاج المطلقة. أنا وأحفادي من بعدي سنظل السلطة الأقوى والأعلى بالنسبة لكل التنفيذيين".

تَفَجَّرَت احتجاجات جماهيرية مفاجئة على اعتقال المعارض د/ علي شريعتي طوال ما يقارب العامين في سجون السافاك فاضْطُرَّ الشاه لإطلاق سراحه في العشرين من مارس ١٩٧٥م، مع إبقاء التضييق الأمني على نشاطه.

أراد الشاه طمأنة جيرانه العرب مُجَدَّدًا حول نواياه في الخليج والشرق الأوسط عَلَّهُم يقبلون به زعيمًا للخليج. فزار السعودية في الثامن والعشرين من أبريل ١٩٧٥م؛ لتهنئة الملك خالد العاهل الجديد. ثم عقد اجتماعًا مع صدام حسين في طهران في اليوم التالي للتباحث بشأن أمن الخليج. وفي الأول من مايو تَسَلَّم دعوةً من صديقه المصري أنور السادات لحضور احتفال إعادة فتح قناة السويس للملاحة البحرية بعد ثماني سنوات من الإغلاق.

زاد الانتقاد لممارسات نظام الشاه من الصحف الأمريكية، خاصةً المملوكة لرجال أعمال يَهُود، وأثار ذلك استياءه، وقَرَّرَ أن يَرُدَّ في التوقيت المناسب.

لَبَّى الشاه دعوة السادات لزيارة مصر في الثالث من يونيو ١٩٧٥م، واستُقْبِل استقبالًا عَسْكَرِيًّا مَهِيبًا من حسني مبارك نائب الرئيس، وبعد يومين حضر حفل افتتاح قناة السويس للملاحة، واستقل مُدَمِّرَةً مصرية برفقة السادات، واجتمع بعدها الشاه بالسادات، وناقش معه إعادة إعمار بورسعيد وميناءها، واتفقا على ضَخِّ مساعدات مالية ضخمة لتحويل ميناء بورسعيد لمنطقة تجارية، في مقابل حصول إيران على مرافئ تخزين واسعة في الميناء وحصص كبيرة في المنشآت الصناعية.

عاد الشاه لطهران واجتمع بوزير بلاطه في الرابع عشر من يونيو، وأبلغه بإجراء انتخابات نيابية حرة مُقَارَنةً بما سَلَف، لَكِنَّ الشاه لم يُخْفِ مخاوفه من المشاكل التي ستتسبب فيها هذه الانتخابات، واستجاب عدد لا بأس به من الإيرانيين لدعوة الشاه بالمشاركة، وسَعِدَ الشاه لاحقًا بالمشاركة الشعبية الكثيفة في هذه الانتخابات.

اجتمع (أَسَد الله عَلَم) بالشاه في الرابع والعشرون من يونيو ١٩٧٥م، وأبلغه باجتماعه في وقت سابق مع سفير إسرائيل في طهران، الذي طلب منه عرض شراكة طهران لتل أبيب في عدد من المشروعات مع خشيته من رفض الشاه، فَرَدَّ عليه الشاه أن رفض إيران وارد ردًا على مهاجمة الصحافة اليهودية بالولايات المتحدة المستمر على الشاه، وبعد يومين حمل (عَلَم) الرد الحاسم من الشاه.

التقى (عَلَم) بالسفير الإسرائيلي في السادس والعشرين من يونيو حاملًا له رفض الشاه القيام بمشروعات مشتركة مع الدولة العبرية، وما كان من السفير إلا أن نفى أن تكون وجهات نظر تلك الصحف هي وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية؛ آملًا في استمرار العلاقات الوطيدة بين البلدين.

كان الشاه عند حسن ظن السفير الصهيوني به، ورفض في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧٥م قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية باستبعاد إسرائيل من الأمم المتحدة، وقال: "لن نلتزم بقرار يتعارض مع التزاماتنا بالأمم المتحدة".

خلال ذلك الشهر أيضًا، أعلن بهلوي أن عجز الموازنة وصل إلى ثلاثة مليارات دولار، وقد بدأ الاقتراض من الخارج".

كان خبر كهذا من شأنه أن يدفع أي حاكم يمتلك ذرة من العقل أن يعيد حساباته بشأن الإنفاق على أسلحة لا لحماية بلاده ولكن لقتل الشعب، فهل أعاد الشاه حساباته؟

هذا ما سنعرفه في السطور التالية.

مُجَدَّدًا أثبت الشاه حاجة الولايات المتحدة إليه، فعندما تَعَقَّدَت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأن الانسحاب من سيناء، تَوَسَّط الشاه بين الجانبين، وقارب بين وجهتي النظر المتنافرتين؛ حتى تُوِّجَت المفاوضات بالنجاح، لَكِنَّ الأمور كانت تمضي إلى مزيد من التعقيد بشأن أسعار النفط في أوبك.

كان الشاه يرغب في رفع أسعار النفط بنسبة ثلاثين في المائة، لَكِنَّ سفيره في واشنطن أردشير زاهدي قال أن الزيادة في أسعار النفط لن تزيد عن عشرة في المائة، وهو ما أغضب الشاه، وزادت من خصومته مع السعودية التي كانت تؤيد اقتراح زاهدي، ودخلت الكويت على خط الأزمة واقترحت زيادة الأسعار بنسبة عشرة في المائة تسعة أشهر ثم تجدد المفاوضات فيما بعد، ووافق الشاه على هذا المقترح.

هَدَّأ الشاه من نبرته العدائية مع العرب، وفي العاشر من نوفمبر ١٩٧٥م صَوَّت مندوب إيران بالموافقة على قرار من مجلس الأمن يساوى بين الصهيونية والعنصرية، وكان الحدث الثاني الذي صدم إسرائيل من الشاه خلال هذا العام، فَقَرَّرَ الصهاينة الانتقام من الشاه على طريقتهم.

أوعزت الحكومة الإسرائيلية بالاتفاق مع الحكومة الأمريكية للصحف الأمريكية المملوكة لرجال أعمال يهود بالهجوم المستمر على الشاه حتى تسوء سمعته في العالم ويأتي جاثيًا يطلب الصَّفْح.

أبلغ (أَسَد الله عَلَم) الشاه بتدهور صورة النظام الإيراني دُوَلِيًّا، فأومأ الشاه موافقًا على ما قاله وزير البلاط، وأمره بإيجاد حل مع الحكومة الإسرائيلية عبر استغلال علاقاتها مع رجال الأعمال اليهود المسيطرين على الصحف الكبرى في

الولايات المتحدة، وعندما عرض (عَلَم) الأمر على يورى لوبراني سفير إسرائيل بطهران، عرض الرجل الأمر على إسحاق رابين الذي وافق على طلب الشاه، وأَعَدَّ حملة صحفية ضخمة لتلميع نظام الشاه.

مرة أخرى، عاد الشاه لتحديث ترسانته القمعية، فناقش مع البريطانيين إنشاء مصنع سلاح في أصفهان بسعر مناسب، ثم عقد الشاه صفقةً مع شركة روكويل للحصول على نظام IBEX الإلكتروني المتطور القادر على إجراء الاتصالات والتَّنَصُّت، كما اشترى غواصتين من طراز تانج بأربعة وخمسين مليون دولار، لَكِنَّ كل هذه الأسلحة لم تُثْنِ معارضي الشاه عن مواصلة حراكهم لإسقاطه.

في تلك الآونة، سافر هاشمي رفسنجاني إلى عدة دول يتوزع بها مناهضو الشاه؛ لتنسيق الجهود بين ثوار الداخل والخارج، وكانت ضربة البداية من بلدين عربيين متجاورين يَضُمَّان عَدَدًا لا بأس به من الإيرانيين: سوريا ولبنان.

كانت سوريا المحطة الأولى لجولة رفسنجاني، والتقى هناك بكل الأطياف من معارضي الشاه من طلبة العلوم الدينية والمعارضين السياسيين، الذين نسجوا علاقات مميزة مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر مكاتبها وقياداتها المتواجدة في دمشق، والتقى رفسنجاني هناك بالمرجع محمد منتظري صاحب العلاقات المتشعبة في قلب الشام، وبعد عدة أيام حَطَّ رفسنجاني رحاله في بلاد الأَرْز.

التقى رفسنجاني بموسى الصدر أستاذه السابق في الحوزة القمية، لَكِنَّ الصدر أصبح الآن زعيمًا سياسيًا فاعلًا في الساحة السياسية اللبنانية، خاصةً بعدما أَسَّسَ وتَرَأَّس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بذراع عسكرية هي أفواج المقاومة

اللبنانية المعروفة اختصارًا بأمل، لَكِنَّ خلاف الصدر مع الخميني بشأن علاقة الأول بالحكومة الإيرانية كان مهيمنًا على لقاء رفسنجاني مع الرجل الشيعي في لبنان، وتَعَهَّد رفسنجاني بالوساطة بين الرجلين لتقريب وجهات النظر.

التقى رفسنجاني كذلك بالرجل الثاني في حركة أمل مصطفى جمران، وهو إيراني متخصص في الفيزياء النووية، وكان مسئولًا عن جلب المقاتلين وتدريبهم، وسيكون له دور فاعل في مستقبل إيران، والتقى رفسنجاني في نهاية زيارته برمز القضية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات في مكتبه بإحدى ضواحي بيروت، وتَمَحوَر اللقاء حول أساليب الثورة، وخاصةً الشِّق المسلح، والعلاقات الدولية الواسعة وهو ما تمتلك فيه منظمة التحرير خبرة عريضة، واستمع عرفات باهتمام لأهمية الثورة الإيرانية ومطالب الثوار الإيرانيين، ووعد بتلبيتها.

بعد انتهاء رحلته في سوريا ولبنان، عَرَّجَ رفسنجاني على العراق؛ لزيارة أستاذه الذي لم يره منذ أحد عشر عامًا، وقد استخدم جواز سفر مزور بدلًا من جوازه الأصلي خشية أن يلقى القبض عليه من السلطات العراقية في مطار بغداد، ومن ثم تسليمه إلى الشاه، لَكِنَّ رفسنجاني عَبَرَ بسلام من بغداد إلى النجف، حيث وصلها في وقت متأخر، فأمضى الليل في نزل للمسافرين مؤجلًا لقاء الخميني إلى الصباح.

زار رفسنجاني الخميني ومكث معه عدة ساعات، وعرض عليه نتائج زيارته لسوريا ولبنان، وعرض عليه بعض الاقتراحات للوصول إلى نقطة التقاء بين الخميني والصدر، رافضًا استبعاده من جبهة المعارضين للشاه، كما أطلعه على

مستجدات الشأن الداخلي الإيراني، وعرض عليه السفر لأوروبا؛ حيث يقف على احتياجات معارضي الشاه خاصةً في فرنسا وألمانيا.

بعد أن تناولا الغداء معًا، ناقش الخميني ورفسنجاني عددًا من القضايا الهامة كخلافات معارضي الشاه، والتضييق على الحوزات في إيران والعراق خاصةً بعد اتفاقية الجزائر؛ لاعتبار نظامي الشاه والبَعث الحوزات مركزًا لنشاط المعارضين للنظامين، وطلب رفسنجاني كذلك عقد لقاء مع معارضي الشاه مِمَّن شَقَّت صفوفهم الخلافات.

عقد رفسنجاني اجتماعات مع هذه القوى؛ لِرَأب الصَّدْع بينها، لَكِنَّ جهوده باءت بالفشل، والتقى في بغداد بالسيد دعائي الناطق باسم الثورة في البرنامج الفارسي بإذاعة بغداد؛ ليمده بمعلومات من شأنها رفع معنويات الثوار؛ لما له من تأثير معنوي كبير على الثوار، ثم عاد رفسنجاني للنجف لوداع الخميني قبل أن يستقل طائرته إلى دمشق.

من مطار دمشق استقل رفسنجاني طائرةً إلى باريس للقاء المعارضين:

د/ أبو الحسن بني صدر عن الجبهة الوطنية، وصادق قطب زادة عن نهضة آزادي، ورغم محاولاته المتكررة لجَسْر الهُوَّة بين الرجلين، إلا أنهما ظلا على خلاف، وكان الخلاف بين الرجلين يكمن في ثلاث نقاط:

١- الخميني وحدود العلاقة به والتبعية له.

٢- المقاومة المسلحة.

٣- قضايا الإسلام الفكرية وكيفية الأخذ من الإسلام.

فقد كان بني صدر يدعو لاتباع الخط الفكري والمنهجي في هذه القضايا، ورفض الانسياق الأعمى لزعامة الخميني، بينما كان قطب زادة يرفض هذا الخط، ولا يرى قائدًا للثورة غير الخميني.

واطمأن رفسنجاني خلال وجوده في باريس على نشاط د/ إبراهيم يزدي في أمريكا الذي كان يسير بخطى ثابتةً، وقد تعرف زعماء المعارضة في فرنسا والولايات المتحدة السيد أبو الفضل توليت ممول الثوار، بحيث يكون الاتصال بينهم وبينه مباشرًا إذا ما احتاجوا إلى التمويل في أي مرحلة من نضالهم ضد الشاه.

سافر رفسنجاني بعد ذلك إلى ألمانيا حيث زار المركز الإسلامي الذي أسسه آية الله البروجردي في هامبورج، واستمع إلى احتياجات الإيرانيين هناك؛ لما يساهم به هذا المركز من نشاط سياسي ضد الشاه، وحاول رفسنجاني إقامة مركز مماثل في أمستردام، لَكِنَّ جهوده باءت بالفشل.

استقل رفسنجاني طائرته من هولندا إلى مدينة فان في تركيا، ومن هناك هَاتَفَ أفراد عائلته؛ ليعلمهم بميعاد عودته، وحيث أن هاتفه كان مراقبًا من السافاك؛ فعلم عناصره بموعد عودة رفسنجاني، حيث ألقى القبض عليه على الحدود (الإيرانية- التركية)، وزُجَّ به في السجن.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في إيران أواخر ١٩٧٥م، فقفزت أسعار مساكن الطبقة الوسطى إلى ثلاثمائة بالمائة، وترافق ذلك مع انخفاض مُرَوِّع في الإنتاج الزراعي؛ نتيجة تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى العاصمة طهران، وارتفعت معدلات التضخم بشكل جنوني، لَكِنَّ الشاه كعادته تعامى عن أزمات الشعب، وآثر أن يمضي في رَكْب الخنوع للسيد الأمريكي طالما سيوفر له أدوات قَهْر شعبه.

رَصَدَ الشاه مبلغ تسعة مليارات وخمسمائة مليون دولار كميزانية للدفاع، وهو مبلغ يمثل مجموع ميزانيتي الدفاع لفرنسا وبريطانيا مجتمعتين وهما دولتان عظميان، وكان حريًا به أن يستثمر هذه المبالغ في توفير حياة أفضل لشعبه، بدلًا من إهدار هذه الأموال دون طائل في سلاح لن يغني عنه شيئًا إذا قرر الشعب تحطيم ملكه.

تلبدت سماء العلاقات الإيرانية – الأمريكية بالغيوم دون سابق إنذار أواخر مارس ١٩٧٦م، وذلك عندما فشلت المفاوضات بين الجانبين لتحويل إيران لمركز للمعاملات المالية في الشرق الأوسط، لَكِنَّ الوفد الأمريكي الذي ترأسه وزير المالية الأمريكي ويليام سيمون رفض إتمام الاتفاق لعدة أسباب هي:

نقص الشروط لإقامة هذه البورصة العالمية، وارتفاع الأسعار، ونُدْرَة المصارف الأجنبية في إيران، وسوء المواصلات، وأزمة المساكن، وعدم كفاءة المطارات.

وكان لقاء سيمون بالشاه مُتَشَنِّجًا وصف بعده الشاه بالجنون، وزادت الصحافة الأمريكية من نقدها للشاه، وزاد الشاه في المقابل من هجومه على الولايات المتحدة، ففي إحدى مؤتمراته الصحفية قال إن دولتين في العالم تعملان ضد إيران: الولايات المتحدة وليبيا.

وفي داخل الولايات المتحدة، توالت سهام النقد على الشاه من أعضاء لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي، خاصةً من جانب الأعضاء الديمقراطيين، واستمرت الصحف الأمريكية في مهاجمة نظام الشاه وقَمْعِه، وكان رد الشاه قاسيًا هذه المرة.

طرد الشاه أحد الملحقين البحرين الأمريكيين من إيران؛ بحجة تدخله في الشأن الداخلي الإيراني. كما طلب الشاه من قوات السلام الأمريكية المتواجدة في إيران مغادرة البلاد؛ لعدم حاجة القوات المسلحة الإيرانية لها.

رد الشاه كذلك على الحملة الإعلامية الموجهة ضده بحملة مضادة، قام بها رئيس الوزراء أمير عباس هوفيدا ضد الشركات الأمريكية العاملة بإيران، واتهمها بإفساد أخلاق وضمائر الإيرانيين بإلقاء الفتات لهم، وحَظَرَ على الشركات الأجنبية (الأمريكية تحديدًا) الحصول على أكثر من خمسة وعشرين في المائة من أسهم المشروعات التي تشارك فيها في إيران بعد أن كانت تحصل على تسعة وأربعين في المائة من هذه الأسهم، وكخطوة عقابية جديدة رفضت الحكومة الإيرانية شراء أسهم في شركة بان أمريكان الأمريكية؛ لما اعتبرته شروطًا مُهِينَة تمس السيادة الإيرانية.

مضى الشاه في طريق المواجهة مع أمريكا، وصَرَّحَ تَصْرِيحًا حمل من التهديد أكثر مما حمل من التحدي، إذ قال: "إذا كان السلاح سلعةً تملكها أمريكا، فإنَّ النفط سلعة تملكها إيران، وستبيعها لمن يعطيها السلاح".

ثم أتبعه الشاه بتصريح آخر لمجلة بيزنس الأمريكية قال فيه: "إذا ما حاولت الولايات المتحدة الضغط على دول الأوبك بحظر بيع السلاح لنا، فسوف تشتري إيران سلاحها من إنجلترا والاتحاد السوفيتي".

كان هذا تهديدًا من الشاه بإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي، ولم يتردد في ترجمة هذا القول إلى فعل.

وَقَّع الشاه في ذلك العام اتفاقًا مع الاتحاد السوفيتي لتصدير الغاز الإيراني عبر أراضيه إلى النمسا وألمانيا الغربية وفرنسا، وعقد كذلك صفقة طائرات من طراز أنتينوف لدعم القوات الجوية، الأمر الذي أثار مخاوف الأمريكيين.

واصل الشاه تحديه للولايات المتحدة، فوَقَّع عقدًا مع فرنسا بقيمة تسعة مليارات دولار تقيم فرنسا بموجبه محطة نووية لتوليد الكهرباء، ومصنعًا لإنتاج الغازات السائلة، وبناء خط أنابيب بين إيران وأوروبا لنقل الغاز، وبناء مترو طهران.

وفي كَسْر جديد للمُحَرَّمَات الأمريكية عليه، وَقَّع الشاه عقدًا مع جنوب أفريقيا للحصول على اليورانيوم والقيام بتجارب نووية في الصحراء الأفريقية، مقابل إنشائه مصفاة للنفط هناك، وإمداده جنوب أفريقيا بثمانين في المائة من احتياجاتها النفطية، وحَوَّل الشاه بتلك الخطوة تهديداته بمحاولة الحصول على القنبلة النووية إلى واقع ملموس.

احتدم الخلاف كذلك بين الولايات المتحدة والشاه بشأن تكوين الشاه للوبي نفطي يتزعم رفع أسعار النفط بما يلبي تطلعات الدول الأعضاء، واتهمت الولايات المتحدة الشاه بالوقوف وراء هذا التكتل الذي أضر كثيرًا بمصالح أمريكا النفطية، واتهم الشاه بالمقابل الولايات المتحدة بتحريض دول الخليج ضده؛ مما دفع هذه الدول لرفض انخراط إيران معها في أيِّ نظام للدفاع والأمن في الخليج، ومحاولتها خلق توازن في القوى بين إيران ودول الخليج.

لقد وقع من إدارة فورد ما كان يخشاه الشاه إذا انتهت رئاسة نيكسون، فها هي الولايات المتحدة تماطل في تزويد الجيش الإيراني بأحدث ما وصلت إليه

ترسانتها العسكرية، بالرغم من تأدية الشاه لمهامه على الوجه الأكمل فيما يخص المصالح الأمريكية في الخليج. لذا طلب الشاه في فبراير ١٩٧٦م من وزير الدفاع الأمريكي وقتها دونالد رامسفيلد بشكل ودي أن تخفض الولايات المتحدة أسعار السلاح؛ نظرًا لانخفاض إيرادات النفط الإيراني لكن أمريكا لم تأبه لطلب عميلها، فَقَرَّرَت أن تُؤَدِّب الشاه لخروجه عن النص كثيرًا في السنوات الماضية؛ الأمر الذي زعزع الثقة بين الجانبين.

استَفَزَّ الشاه أمريكا مجددًا، وأعلن أن بلاده لن تقف متفرجة بعدما وقعت القنبلة الذرية في أيدي من أسماهم الفوضويين في إشارة لتفجير الهند النووي قبل عامين، فدخل الشاه في مفاوضات مع النيجر للحصول على اليورانيوم، وازداد غضب الولايات المتحدة على عميلها الأبق.

خلال مؤتمر دول الخليج الذي انعقد في العاصمة العمانية مسقط، رفض عباس خلعتبري وزير الخارجية الإيراني تهديدات الولايات المتحدة لدول الأوبك، وصَرَّح بأن عهد التهديدات قد وَلَّى، وأنَّ دول العالم الثالث والدول النامية ستستخدم مصادرها المحدودة لما تقتضيه مصالحها الوطنية.

ازدادت العلاقات تَشَنُّجًا بين البلدين؛ فقد رفضت الحكومة الأمريكية دعم محاولة الشاه الهيمنة على الخليج عن طريق التنسيق الأمني والمخابراتي بين الجانبين، وذلك حتى لا تغضب السعودية التي كانت تنازع الشاه زعامة الخليج، والتي كانت ترى فيها الولايات المتحدة حليفًا معتدلًا بعكس الشاه الذي سيطر تَطَرُّف القوة على تصرفاته؛ حتى أهمل في السنوات الأخيرة تنفيذ ما أُنِيطَ به من مهام، وراح يَلْهَث وراء زعامة زائفة.

تكهربت الأمور أكثر فأكثر بترشيح الحزب الديمقراطي لجيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في نوفمبر ١٩٧٦م، فمنذ إدارة جون كينيدي أصبح الشاه حساسًا تجاه أي رئيس أمريكي ينتمي للحزب الديمقراطي. وقد صَرَّح الشاه لوزير بلاطه (أَسَد الله عَلَم) بتخوفه من فتح قنوات اتصال مع هذا المرشح. ومرة أخرى عادت الصحف الأمريكية لمهاجمة الشاه.

نشرت النيويورك تايمز تحقيقًا في الرابع من مايو ١٩٧٦م يفيد بممارسة التعذيب في معتقلات السافاك؛ أثار هذا التحقيق حَفِيظَة الشاه، وزاد من شكوكه بشأن توجهات الولايات المتحدة تجاهه:

فالإدارات التي تعاقبت على حكم أمريكا منذ تأسيس السافاك إلى اليوم تعلم كيف يعمل السافاك، بل وكانت المخابرات الأمريكية والموساد الإسرائيلي شريكين في بعض الأحيان في ممارسات السافاك.

أدرك الشاه أن أمريكا بصدد سَنّ السكين لذبحه، لَكِنَّ عليه التعامل معها حتى يستطيع تطوير استراتيجية جديدة للتعامل معها.

خلال تلك الفترة أضحت المظاهرات المناوئة للشاه في العواصم الغربية وفي صدارتها واشنطن أمرًا معتادًا، كان الشاه يدرك أنها وسيلة ضغط من الغرب عليه؛ ليعود إلى حظيرة الطاعة مجددًا، لَكِنَّه تَحَدَّى الغرب، وصَرَّح في أحد مقابلاته الصحفية قائلًا: "هل تستطيع أمريكا والعالم غير الشيوعي التضحية بإيران إذا تعرضت للخطر ؟".

استطاع الشاه بمهارة أن يستميل الولايات المتحدة إلى صَفِّه مرةً أخرى، عندما لعب على فَزَّاعَة الشيوعية، فنشرت الصحف الإيرانية بأوامر من الشاه ما

زعمت أنه اتفاقية سرية وَقَّعَهَا العراق مع الاتحاد السوفيتي في السابع عشر من أغسطس ١٩٧٦م، يحصل العراق بموجبها على أسلحة سوفيتية حديثة، ويقيم بموجبها السوفييت منشآت عسكرية عراقية بالقرب من الحدود الإيرانية؛ مما يضع المنشآت النفطية الإيرانية في مرمى الاستهداف، وهَدَّدَ وزير الخارجية الإيراني هوشانج أنصاري بالتحول عن التحالف مع أمريكا مالم تتخذ خطوات ملموسة لحماية الحليف الإيراني.

سارعت إدارة فورد بإرسال هنري كيسنجر إلى طهران لتصفية الأجواء المشحونة مع الشاه، وفي السابع من أغسطس ١٩٧٣م -وبعد محادثات مُطَوَّلَة بين الرجلين- صَرَّحَ كيسنجر في مؤتمره الصحفي بحديث ودي عن الشاه قال فيه: "من الممكن أن يوجد في أمريكا أشخاص لم يتفهموا ولم يدركوا حقيقة صداقة إيران وأمريكا، ولكن الحكومة والرئيس الأمريكي وأنا شخصيًا ندرك ونفهم أهمية الموضوع وعمقه، ونحن نقدر أصدقاء أعزاء كإيران التي تسعى لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن بلدًا كهذا يعتبر هامًا وثمينًا للعالم الحر، وأن إيران ليست بحاجة إلى مساندة وحماية أمريكا بل إن العكس هو الصحيح، وأنه في جميع القضايا الدولية تتشابه وجهات نظر إيران وأمريكا".

لَكِنَّ هذا الإطراء لم يَدُم سوى دقائق معدودة، حيث طرح أحد الصحفيين الحاضرين للمؤتمر سؤالًا على كيسنجر أقل ما يوصف به أنه محرج، عندما سأله عن حقيقة ما تداولته الصحف بشأن مطاردة السافاك لمواطنين إيرانيين معارضين للشاه على الأراضي الأمريكية، وتصفية العناصر النشطة منهم، ومدى عِلْم الحكومة الأمريكية بذلك، فَرَدَّ كيسنجر بدبلوماسيته الالتفافية المعهودة

قائلًا: "لا أعلم شيئًا عن ذلك، لكنني سأتحرى عن الأمر وأعمل على إيقافه إن ثبت أنه صحيح".

جاء الرد الإيراني صَاعِقًا على تصريح كيسنجر، وكان أشبه بسكب ماء مثلج على رأس الضيف الأمريكي، فقد صَرَّحَ المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية قائلًا:

"إن رجال الأمن الإيرانيين موجودون في الولايات المتحدة بعِلْم وموافقة الحكومة الأمريكية لأداء وظائفهم، وإذا قامت الحكومة الأمريكية بأي إجراء ضدهم؛ فإن إيران ستقوم بنفس الإجراء ضد رجال الأمن الأمريكيين الموجودين في إيران على سبيل المعاملة بالمثل".

ساءت العلاقات مُجَدَّدًا بين الشاه والعم سام بعد أن أعلن وزير الخارجية الإيراني في مؤتمر الدول الإسلامية موافقة بلاده على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية بطهران؛ ما أثار مخاوف الأمريكيين الذين كانوا يُصَنِّفُون المنظمة على أنها حركة إرهابية، لَكِنَّ الشاه قَرَّرَ أن يُغْضِب العم سام أكثر فأكثر.

مرة أخرى توجه الشاه للاتحاد السوفيتي، وعقد معه صفقة تَسَلُّح جديدة حصل بموجبها على مائتي مدفع مضاد للدبابات، وخمسمائة عربة مصفحة طراز بي إم بي، وستة آلاف صاروخ طراز إس إيه ٧، وستمائة صاروخ من طراز إس إيه ٩، وفي نفس العام اشترى الشاه من فرنسا ثلاث غواصات من طراز أجوستا، لَكِنَّ الشاه وقع في مأزق لم يحسب له حساب.

سَجَّلَت الموازنة العامة للدولة عَجْزًا وصل إلى خمسة مليارات دولار، اضطر الشاه على إثره لطلب قرض من البنك الدولي بقيمة خمسين مليون دولار، وألغى الشاه خطة للحصول على المزيد من طائران إف ١٤ الأمريكية، وحصل بدلًا منها على طائرات إف ١٦ المنخفضة السعر، وانفجرت أزمة في الداخل الإيراني رأى الشاه أن يواجهها قبل أن تستفحل وتهدد بِرَكْلِه عن عرشه.

ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة أكبر بكثير من العام السابق، وبلغ التذمر الشعبي من عجز الحكومة ذروته؛ فأعلن الشاه حربه على من أسماهم الاستغلاليين، وقصد الشاه بهذا التعبير كبار التجار ورجال الأعمال، وعلى ضوء ما حدث هَرَّبَ رجال الأعمال المتضررين من الحملة أموالهم خارج إيران؛ فأَضَرَّ ذلك بالاقتصاد الوطني المُنْهَك أصلًا، ولم تُؤْتِ الحملة ثمارها.

وَسَّع الشاه حملته لتشمل أصحاب المتاجر وصغار التجار، وفرضت الحكومة بأوامر منه رقابةً مُشَدّدَةً على أسعار بعض السلع كالحبوب والسكر والأرز واللحوم، كما استوردت الحكومة لحسابها كميات هائلةً من المواد الغذائية وطرحتها في الأسواق للجماهير؛ لمنافسة التجار والباعة، وكَلَّفَ الشاه حزبه بتشكيل كتائب من الطلاب عرفت باسم: (كتائب الرقابة والتفتيش)؛ لإلقاء القبض على المستغلين من الباعة وصغار التجار، وأدلى السافاك بدلوه في هذه الأزمة.

شكل السافاك محاكم لمحاكمة المستغلين من التجار والباعة عرفت باسم: (محاكم النقابات) التي أصدرت في ذلك الصيف مائتين وخمسين ألف حكم بالغرامة المالية، وأغلقت ثلاثةً وعشرين ألف متجر، وأصدرت أحكامًا بالسجن تراوحت بين شهرين وثلاثة أعوام على ثمانية آلاف بائع وتاجر، ورغم حَلْحَلَة

الأزمة بدرجة كبيرة، إلا أنَّها خَلَّفت خَصْمًا جديدًا انضم لمعارضي الشاه: معارضة اليسار.

وَجَّه أعضاء الأحزاب اليسارية والشيوعية نقدًا حادًا للشاه؛ واجههم الشاه على إثره بالقمع الأمني، وتَغَلَّب عليهم في بادئ الأمر، لكنه لم يَقْضِ عليهم، وأضيف للشاه هم جديد إضافةً إلى قلقه من انتخابات الرئاسة الأمريكية.

كان الشاه يخشى أن يُنْتَخَب المرشح الديمقراطي جيمي كارتر، خاصةً أن فرص فوزه قائمة نظرًا للسخط الشعبي على الإدارة الجمهورية الحالية؛ بسبب سياساتها من الحرب في فيتنام، خاصةً بعدما ربح الديموقراطيون انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس، ووَجَّه له أعضاء لجنة الشئون الخارجية ضربةً مؤلمةً.

تزعم السيناتور الديمقراطي هيوبرت همفري حملة ضد مبدأ نيكسون (خوض الحروب بالوكالة)، وبالتحديد فيما يخص الشق التسليحي، حيث طالب همفري بقانون يضع قيودًا على حرية البيت الأبيض في بيع الأسلحة للدول الأخرى أو بالأدق الحليفة منها، حيث اشترط القانون حال زادت قيمة الصفقة عن خمسة وعشرين مليون دولار، أن تقدم الإدارة الأمريكية تقريرًا يوضح الغرض من استخدام هذه الأسلحة، وأنَّ استخدامها لن يضر بمصالح الولايات المتحدة أو الدول الحليفة أو الصديقة لها.

تَوالَت الضربات الأمريكية للشاه، فأعلنت إحدى المنظمات الحقوقية وجود مائة ألف معتقل في سجون السافاك، وصَعَّدَت هذه المنظمة من نقدها لأساليب السافاك في استجواب المعتقلين وأماكن وظروف اعتقالهم التي

وصفت بغير الإنسانية، وكان هذا الحدث نذير شؤم إضافي لرضا بهلوي بشأن رئيس أمريكا القادم.

تزايدت مخاوف الشاه وأصبحت مؤكدة عندما أعلن كارتر في حملته الانتخابية عن الخطوط العامة لحكمه، وبالتحديد سياسته الخارجية إذا ما كانت الرئاسة من نصيبه، فقد أعلن أنه ينوي تغيير صورة الأمريكي القبيح التي رسخت في أذهان العديد من شعوب العالم: نتيجة ما أسماه الممارسات غير الأخلاقية التي وقعت فيها الولايات المتحدة في سعيها لحماية مصالحها حول العالم.

كان على رأس هذه المبادئ أن تعمل الولايات المتحدة على إقرار حقوق الإنسان، والأهم من ذلك- بحسب كارتر- أن تجعل أمريكا احترامها شرطًا جوهريًا لحصول أية دولة في العالم على صداقتها أو معونتها.

وزاد كارتر مؤيديه من الشعر بيتًا في ذَمّ نظام الشاه، فانتقد سياسة الرؤساء السابقين تجاه إيران لأنها جعلتها -بحسب رأيه- الدولة الأولى بالرعاية؛ مما أضر بالمصالح الأمريكية وبقيم وأخلاقيات الشعب الأمريكي، وأصبح سؤال الصحفيين لكارتر عن موقفه من انتهاك حقوق الإنسان في إيران بندًا ثابتًا في لقاءات كارتر الانتخابية ومؤتمراته الصحفية، كل ذلك زاد من توجس الشاه بشأن علاقاته المستقبلية مع الولايات المتحدة.

لم يُبْدِ الشاه ارتياحًا لما صدر من كارتر، فقد رأى فيه جون كينيدي الجديد، وحتى كبار المسئولين في نظام رضا بهلوي أبدوا قلقهم من تولى المرشح الديمقراطي رئاسة أمريكا، ففي لقاء جمع سفير الصومال وقتها برئيس السافاك

نعمة الله ناصري، تَطَرَّق الرجلان للانتخابات الأمريكية لما لها من تأثير على بلديهما الدائرين في الفلك الأمريكي، فَرَدَّ ناصري في عصبية: "من المستحيل عقلًا ومنطقًا أن يحكم جيمي كارتر -هذا الفلاح الأمريكي- الولايات المتحدة، وندعو الله أن تمر فترة رئاسته بسلام".

ساءت الأوضاع أكثر فأكثر برفض الكونجرس الأمريكي توريد السلاح لإيران، فاقترح السفير الإسرائيلي على مُضَيِّفِه (أَسَد الله عَلَم) طرح هذا الموضوع على السيناتور همفري لمناقشته خلال زيارته للشرق الأوسط، والتي ستكون إيران إحدى محطاتها، وفي الرابع عشر من سبتمبر ١٩٧٦م، أظهرت استطلاعات الرأي تقدم كارتر في سباق الانتخابات الرئاسية.

باءت محاولات الشاه لإقناع همفري بالفشل، فرد الشاه على تلك الخطوة الاستفزازية من واشنطن في أكتوبر ١٩٧٦م بإغلاق محطة التليفزيون المخصصة للأمريكيين المقيمين في إيران التي تبث لهم موادًا أمريكيةً كالتي تعرض في الولايات المتحدة، وحاولت إدارة فورد إثناء الشاه عن هذا القرار دون جدوى.

الثاني من نوفمبر ١٩٧٦م، فاز كارتر برئاسة الولايات المتحدة وهكذا تيقن الشاه أن عهدًا من التوتر بين بلاده وأمريكا قد بدأ، خاصةً مع تصريحات سابقة رفض فيها كارتر ما أسماه مزيدًا من البناء العسكري في الشرق الأوسط، وأرسل كارتر رسالةً إلى الشاه حملها هنري كيسنجر في الأيام الأخيرة لإدارة جيرالد فورد، حيث طلب خلالها كارتر من بهلوي ألا يتزعم تيار رفع الأسعار في الأوبك، لَكِنَّ الشاه قرر لَيَّ ذراع الولايات المتحدة في أهم سلعة استراتيجية لها: النفط.

تَزَعَّم الشاه تيار رفع الأسعار داخل الأوبك وتَحَقَّقَ له ما أراد؛ وقد أغضب هذا الأمر كارتر، الذي لامَ الشاه على فعله هذا، فَرَدَّ عليه الشاه بتصريح ناري غلبت عليه سمة العدائية، نشرته مجلة دير شبيجل الألمانية في ديسمبر ١٩٧٦م قال فيه: "يجب مقارنة الأسعار الجديدة للنفط بالأسعار الجديدة للطاقات الأخرى كالغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقة الشمسية وما يمكن الحصول عليه من البحار، وإن النفط يجب أن يستهلك لإنتاج المواد البتروكيماوية فقط؛ ليستمر إنتاجه مائة عام بدلًا من عشرين كما يريد الغرب الذي يحاول استهلاك نفطنا مقابل لا شيء، ويبيعنا اكتشافاته بحيث ندفع فيها دماءنا".

وردت وسائل الإعلام الأمريكية هجوم الشاه بأحسن منه.

كانت ستون مجلة إضافة إلى دوريات سياسية أمريكية تنشر مقالات معاديةً للشاه، وترسلها بالبريد إلى عشرات الألوف من الإيرانيين داخل وخارج إيران، وكان يشرف على هذه الدوريات محترفون يعرفون ما يريدون توجيهه للشاه من ضربات موجعة تُزَلْزِل مكانته في عيون شعبه.

في نفس الوقت، كانت كتب آية الله الخميني متوفرةً في مكتبات الجامعات الأمريكية؛ ليَطَّلِع المعنيون بالشأن السياسي عليها، ويتعرفوا على ما يدور برأس هذا المعمم السبعيني، ثم يرسلوا تقاريرهم لمسئولي وزارة الخارجية الأمريكية، الذين استفادوا أيضًا من معرفة عدد آخر من الباحثين بتعاليم الخميني وأفكاره.

إلا أن استفادة الخارجية الأمريكية القصوى كانت من الحوار الذي أجراه البروفيسور بجامعة شيكاغو مارفين زونس مع الخميني، والذي سبر فيه أغوار

هذا الرجل الغامض بالنسبة للمخابرات المركزية الأمريكية، والذين أطلقوا عليه: (مهندس الحرب النفسية ضد الشاه).

بقيت مشكلة أخيرة أمام الأمريكيين، ألا وهي وجود وسيط بينهم وبين المرجع المنفي ليكون حلقة الوصل بين الطرفين، لكنهم وجدوا ضالتهم في المعارض البارز د/ إبراهيم يزدي المقيم بالولايات المتحدة منذ الستينات، والذي يعمل أستاذًا في جامعة هيوستن بتكساس، خاصةً أنه متزوج من أمريكية، ليكون الخميني بذلك بديلًا لنظام الشاه من بين عدة بدائل، لكن إدارة كارتر قررت أن تُجْهِز على نظام الشاه وتشيطنه؛ حتى يكون استبداله مقبولًا فيما بعد.

نَسَّقَت المخابرات الأمريكية مع عدد من المنظمات الحقوقية الغربية، مثل: منظمة العفو الدولية، رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، الصليب الأحمر الدولي بالإضافة إلى عدد من الصحف ووسائل الإعلام الغربية التي كانت على رأسها القسم الفارسي بالإذاعة البريطانية؛ للتشهير بنظام الشاه وفَضْح انتهاكاته لحقوق الإنسان في إيران، كخطوة أولى لحصاره دوليًا وتضييق الخناق عليه قبل التخلص منه.

يناير ١٩٧٧م، كانت الجولة الأولى من الصراع الحقوقي بين إيران ومنظمة العفو الدولية، وذلك عندما نشرت صحيفة كيهان المملوكة للدولة تفاصيل الحملة التي كانت تنوي المنظمة الدولية القيام بها في عدد من العواصم الأوروبية، عَبْر عدد من الوثائق المرفقة بالمذكرة، والتي تُوَزَّع على نطاق واسع، طالبةً ممن تقع في أيديهم هذه الوثائق من الأفراد وممثلي المنظمات الدولية القيام بتظاهرات احتجاجية ضد التعذيب المُمَنْهَج المُمَارَس في معتقلات السافاك، موصيةً هذه

المنظمات باستخدام ضحايا التعذيب من المسجونين السياسيين الإيرانيين، والتجوال بهم في عواصم الغرب للإدلاء بشهادتهم على جرائم نظام الشاه.

وَجَّهَ المستشار الصحفي الإيراني بسفارة بلاده في لندن خطابًا للصحف البريطانية، اتَّهم فيه منظمة العفو الدولية بتبني حملة عالمية للنَّيْل من إيران، ورَدَّت منظمة العفو أنها لا تستهدف إيران وإنما الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم بشكل موضوعي، وأشارت الإحصائيات الواردة برد المنظمة إلى أن عدد المعتقلين بسجون السافاك وصل إلى مائة ألف معتقل وليس ألفين كما يَدَّعي الشاه، وطالبت المنظمة في نهاية البيان بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو تقديمهم لمحاكمة علنية أمام محكمة مدنية خلال مدة زمنية معقولة.

استفاد المعارضون الإيرانيون في الخارج من هذه الفضيحة التي فجرتها منظمة العفو الدولية، وبالأخص المقيمون منهم على الأراضي الهولندية، التي اتخذوا منها نقطة انطلاق لفضح ممارسات نظام الشاه في كل أوروبا، وكإظهار لعينه الحمراء، هَدَّدَ الشاه الحكومة الهولندية عبر سفارتها بطهران بمقاطعة إيران للبضائع الهولندية مالم توقف أنشطة المعارضة على أراضيها؛ فسارعت الحكومة الهولندية لتأكيد نواياها الطيبة تجاه إيران، ورَدَّ الشاه على الحملات الصحفية بحملات مماثلة.

أعطت الحكومة الإيرانية فرصةً للصحفية البلجيكية إيفون توسانت مراسلة صحيفة بروكسل للرد على ادعاءات منظمة العفو الدولية، بنشرها تحقيقًا في الثامن عشر من فبراير ١٩٧٧م مع ثمانية من المعتقلين الذين وردت أسماؤهم في تقرير منظمة العفو، ونفى المعتقلون الثمانية ما ورد في تقرير المنظمة عن سوء حالتهم وأنهم يتمتعون بصحة جيدة.

كما كَلَّف الشاه مجلس النواب الإيراني بتشكيل اللجنة الإيرانية لحقوق الإنسان، للرَّدّ على الانتقادات الخارجية الموجهة لإيران في هذا الشأن، وكان الشاه يستغل أيَّ مناسبة قومية لإصدار العفو عن بعض السجناء، وسَمَحَ كذلك للصليب الأحمر بزيارة السجون الإيرانية، كما وافق البرلمان الإيراني على مقترحات البرلمان الإيراني بشأن تحسين أوضاع السجناء.

تَزامَنَ ذلك مع زيادة المصادمات في ذلك العام بين السافاك وعناصر المعارضة الإيرانية المسلحة، التي وصلت إلى مناطق في طهران مثل سوق البازار وشارع لالازار وبعض المناطق الأخرى جنوب طهران، وفي بعض الأحيان كانت هذه الجماعات المسلحة تأخذ زمام المبادرة في صراعها مع النظام بمهاجمة المرافق والمنشآت الهامة.

كانت هذه المنظمات المسلحة مجموعات انشقت عن حزب تودة، واستطاعت النفاذ إلى المؤسسة العسكرية بانضمام ضباط من الجيش إليها، واستطاع تنظيم تحالف الاشتراكيين الثوريين الذي غير اسمه إلى التروتسكيين الإيرانيين - والذي رعته المخابرات الأمريكية- اكتساب أرضية واسعة في الشارع الإيراني، ومُجَدَّدًا علا صوت الخميني؛ ليزعج الشاه بمعارضته.

وَجَّهَ الخميني رسائله هذه المرة إلى جنود الجيش، طالبًا منهم ألا يخدموا الشاه الذي نعته بالشيطان، وأنهم جنود الله المستضعفون الذين ينبغي عليهم ألا يطلقوا النار على إخوانهم المسلمين؛ لأن كل رصاصة تصيب قلب مسلم هي رصاصة تصيب قلب القرآن، لذا وجب عليهم أن يعودوا إلى قُرَاهم وأُسَرِهِم وأراضيهم، إلى المسجد وإلى الله.

تَوَتَّر الشاه بعد أن عاد الخميني إلى واجهة الأحداث. فقد كان بهلوي مُثْخَنًا بجراح العداء الأمريكي منذ تَوَلّي كارتر الرئاسة، وآخر ما يحتاجه أن يُؤَلّب الخميني جيشه ضده؛ فينقلب العسكر عليه كما حدث مع مصدق قبل أربعة وعشرين عامًا، وما إن انتهى من زوبعة رسائل الخميني، حتى فوجئ بتقارب إدارة كارتر مع السوفييت القابعين على حدوه الشمالية؛ تحقيقًا لمبدأ الوفاق بين معسكري الشرق والغرب الذي تبناه نيكسون.

وجد الشاه بهذه الخطوة أنَّه مهدد مرة أخرى من جاره العراقي حليف السوفييت، خاصة بعدما حصل العراق على صواريخ سكود السوفيتية بعيدة المدى، فطلب من إدارة كارتر الحصول على صواريخ بيرشينج المضادة للصواريخ السوفيتية، لَكِنَّ كارتر رفض إجابة الطلب الإيراني؛ مُعَلِّلًا ذلك بقدرة هذه الصواريخ على حمل رؤوس نووية، فتوجه الشاه إلى إسرائيل متوقعًا منها العون خاصة مع عداوة البلدين للعراق، وبخاصةً أن قادة إسرائيل يرون أن عراقًا قويًّا معناه زوال إسرائيل.

توجه منوشهر توفانيان مسئول التسليح إلى إسرائيل بأوامر من الشاه، وهناك وافق الإسرائيليون على طلب الشاه، بل وعرضوا على توفانيان ما هو أكثر من ذلك بطلبهم مشاركة إيران في مشروع عسكري أطلق عليه اسم الزهرة، وهو عبارة عن تطوير الصواريخ الباليستية، بحيث يصل مداها إلى ثلاثمائة كيلومتر، وتكون قادرة على حمل رؤوس نووية.

وُضِعَت اللمسات الأخيرة على هذا المشروع بزيارة وزير الدفاع الإسرائيلي شيمون بيريز لطهران في أبريل ١٩٧٧م، وتوقيعه للاتفاقية الخاصة بالمشروع، إلى جانب خمسة عقود أخرى بقيمة مليار دولار لشراء النفط الإيراني مقابل الحصول على

السلاح الإسرائيلي، وعلى الرغم من نجاح الشاه في مهمته الخارجية، إلا أن الفشل كان حليفه في الداخل الإيراني، على الرغم من توقف المعارضة المُسَلَّحَة من شَنِّ عمليات ضد نظام الشاه.

اعتقد الشاه أنه بطرد د/ علي شريعتي في التاسع والعشرين من مايو ١٩٧٧م قد قطع رأس الأفعى المعارضة له داخل إيران، إلا أنه فوجئ أن المعارضة الإيرانية قد غيرت من خططها لمواجهة الشاه، مستبدلةً العمليات المسلحة بالمظاهرات الحاشدة، وكانت أولى هذه المظاهرات تلك التي انطلقت في العاشر من يونيو ١٩٧٧م، من مسجد شاه عبد العظيم جنوب طهران، وهتفت -للمرة الأولى- بسقوط الشاه، ووُزِّعَت منشورات تحرض الناس على الثورة ضد الشاه قبل أن يفرقها الأمن.

كما تجاوزت احتجاجات طلبة الجامعات وخاصة جامعة طهران حدود التظاهر داخل أسوار الجامعة، وأصبح الطلاب يتظاهرون خارج أسوار الجامعة، وتجاوزوا التظاهر إلى تحطيم المصارف والمؤسسات التجارية، وبعد أن كانوا يتبنون مطالب المعارضة في الخارج فقط، أضافوا إليها مطالبهم المستقلة في حرية الرأي وإيقاف قَمْع الطَّلَبَة، ومَرَّةً أخرى تُبَاغِت الأقدار رضا بهلوي.

في ذلك الشهر وقعت حادثة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجيش -بل وتاريخ إيران بأسرها- أثارت مخاوف الشاه من تأثير الخميني خَصْمِهِ اللَّدود على الشعب، بالرغم من تقييد حركته بالتعاون بين السافاك والحكومة العراقية، حيث سَجَّلَت التقارير الواردة للشاه بخصوص حالة القوات المسلحة حالات هرب لمجندين من تأدية الخدمة العسكرية، وهو أمر لم يحدث حتى خلال الحرب العالمية الثانية التي احتُلَّت خلالها إيران.

للمرة الأولى في حياته يشعر الشاه أن مُلْكَه أصبح في مهب الريح.

رد الشاه على هذه الخطوة رَدًّا أقل ما يوصف به هو الحماقة. فقد اغتال السافاك د/ على شريعتي في منزله بمدينة ساوثهمبتون في إنجلترا يوم التاسع عشر من يونيو ١٩٧٧م، ونُقِلَ جثمان شريعتي إلى دِمَشْق، حيث صُلِّيَ عليه ودفن في حَيِّ السيدة زينب، وزاد هذا الحدث أوار الثورة اشتعالًا.

كل الأحداث السابقة أَكَّدَت لإدارة كارتر ضرورة تغيير النظام الحاكم في إيران، واشترط أعضاء الإدارة في النظام القادم شرطين:

١- أن يكون قادرًا على إثارة حماس الشارع وتنفيث غضب الجماهير وتوحيد الفصائل السياسية حوله.

٢- أن يستطيع التعامل مع المعطيات التي خلفتها حرب السادس من أكتوبر دون أن يجنح عن المهام المناطة به كما فعل الشاه.

كان أحد بدائل نظام الشاه هو الانقلاب العسكري عليه من الجيش، ثم تنصيب أردشير زاهدي السفير الإيراني في واشنطن بدلًا من الشاه، لكن إدارة كارتر استبعدت هذا الحل؛ لأن الإيرانيين واعون أن الجيش هو سيف الشاه المسلط على رقابهم الذي ذبح إرادتهم قبل أربعة وعشرين عامًا، وأيضًا لأنهم سينظرون لزاهدي على أنه كلب الحراسة الوفي للأمريكيين، خاصةً مع كون أبيه المنفذ لانقلاب ١٩٥٣م.

ثاني البدائل لدى الأمريكيين كان اختيار شخصية مشهود لها بالوطنية ولا تحوم حولها شبهات العمالة لأمريكا، وتمثل التيار القومي؛ لتقود البلاد وتحافظ على

النمط الغربي العلماني للحكم في إيران، دون السماح بتغلغل الاتحاد السوفيتي في البلاد، لَكِنَّ إدارة كارتر رفضت هذا الحل أيضًا خوفًا من تكرار تجربة مصدق عندما استعان بالشيوعيين ليقلص النفوذ الأمريكي في بلاده.

ثالث البدائل والذي وقع عليه اختيار الإدارة الديمقراطية هو التيار الديني، فهو مستوف للشروط لأنه:

١- سيستطيع تحريك الشارع لتنفيث الغضب لدى الجماهير الناقمة على الحكم البهلوي.

٢- السيطرة على الدولة نظرًا لما يتمتع به مراجع الشيعة من نفوذ.

٣- سيكون خصمًا قويًا للاتحاد السوفيتي لتبنيه الحكم الديني في مقابل الحكم الشيوعي الإلحادي.

هذا بالإضافة إلى رغبة الانتقام من الشاه التي تتملك رجال الدين بسبب ما تعرضوا له من تضييق واضطهاد في عَهْدَي رضا بهلوي الأب والابن.

من هذا المنطلق، أمر كارتر زبجنيو بريجنيسكي مستشاره للأمن القومي بإجراء مراجعة شاملة للوضع العسكري الأمريكي، فقدم له بريجنيسكي ما عرف بالمذكرة ١٨ لعام ١٩٧٧م، والتي جاء فيها: "على الولايات المتحدة أن تنغمس انغماسًا نشطًا في الشئون العالمية؛ لتعزز صلاتها بالتطورات عن طريق التزامها بالتغيير الإيجابي فقط، ذلك أننا إذا وضعنا عراقيل مصطنعة في وجه التغيير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن: فإننا سنعزل أنفسنا وسنهدد أمننا القومي".

كما أناط كارتر بالمخابرات الأمريكية التواصل مع بعض أركان نظام الشاه؛ لإقناعهم بالتخلي عنه بعد أن أصبحًا كارتًا محروقًا، وأنَّ عليهم الآن التعاون مع النظام الجديد الذي سيحل محله إذا ما أرادوا الإبقاء على مصالحهم، وكان من بينهم صديق الشاه المقرب وزميل دراسته ورئيس مخابراته حسين فرودست، كل هذا وتفكير الشاه كان متأخرًا بمراحل عن خطط الأمريكيين.

أخيرًا شعر الشاه أن الوضع المحتقن في إيران ليس في مصلحته، فَقَرَّر إعطاء الشعب والمعارضة بعض المسكنات بإقالة أمير عباس هوفيدا رئيس الوزراء في السابع من أغسطس ١٩٧٧م، وتكليف وزير المالية جمشيد أموزيجار بتشكيل الوزارة الجديدة، وانتهز الشاه الفرصة ليعقد اجتماعه لحزبه (رستاخيز).

مرة أخرى، تَحَدَّث الشاه إلى شعبه عن تلك الهجمة الاستعمارية التي تُشَنُّ ضد إيران من قِبَل الغرب، وكيف يجب على الشعب والحكومة أن يتكاتفا لصد هذه الهجمة عن البلاد، لَكِنَّ الشعب لم يقتنع ولم يستمع من الأساس إلى ما قاله الشاه، الذي اعتبرهم مجموعة من الأنعام سَيُصَدِّقُون ادعاءاته الكاذبة بأنه عدو للغرب، بينما نسي كيف أنه ظل كلبًا وفيًا لهذا الغرب أكثر من ثلاثين عامًا، حتى لفظه أسياده بعد أن انتهي دوره!

فعلًا، ما أجبن الطواغيت عندما تدنو نهاياتهم !

استمر الطلبة والمعارضون يناضلون ويتظاهرون ضد الشاه، والشاه يتنازل مرةً تلو الأخرى، فبعد تغيير الحكومة أفرج عن بعض المعتقلين من أنصار الخميني مثل السيد مهدي عراقي عضو فدائيان إسلام السابق والمقرب من الخميني، وزاد موقف النظام البهلوي حَرَجًا مع أزمة الطاقة التي وقعت وتفاقمت في

النصف الثاني من عام ١٩٧٧م؛ بسبب خطأ فني وقع أثناء إنشاء أحد السدود المولدة للكهرباء؛ فتسبب ذلك في خسائر اقتصادية فادحة، وازدات أزمة النظام مع مرور الوقت.

بعد فترة من تلك الفضيحة، أُلْقِيَ القبض على وزير التجارة وعدد من معاونيه متلبسين بالرِّشْوَة في قضية سُكَّر، وتَكَشَّفَت الأحداث عن فضيحة جديدة راح ضحيتها عدد غير قليل من الأطفال الإيرانيين الرُّضَّع فيما عرف بقضية غش لبن الأطفال، وقد خصمت هذه الحوادث من رصيد الشاه في الشارع الإيراني، وزادت من رصيد معارضيه المنادين بسقوطه، وبدلًا من أن يعالج الشاه الوضع زاد الطين بلة.

الثالث والعشرون من أكتوبر ١٩٧٧م، عُثِرَ على مصطفى نجل الخميني الثاني المقيم معه في النَّجَف مسمومًا، عقب أن زاره بعض الأشخاص الغرباء حسب شهادة زوجته، وأعطوه دواءً شعبيًا ليتداوى به من طعام فسد قد أكله في وقت سابق، وما أن تناول مصطفى هذا الدواء حتى دخل في غيبوبة، وامْتُقِعَ لونه، ثم احْتُضِر، وحَضَرَه الموت.

اغتال السافاك نجل الخميني بالتنسيق مع المخابرات العراقية؛ تنفيذًا للبند الثالث في اتفاقية الجزائر القاضي بالتضييق على قوى المعارضة في كلا البلدين بحسب لجنة استقبال المعزين في النجف، وما أكد صحة هذه المعلومة هو إلقاء السافاك القبض على أشخاص كانوا يتولون توزيع تسجيلات الخميني الصوتية داخل إيران ورد ذكر أسمائهم في خطابات كانت موجودة لدى مصطفى الخميني واختفت عقب اغتياله.

دُفِنَ مصطفى في الرَّوْضَة الحيدرية بناءً على طلب أبيه، ثم أُقِيم له مجلس عزاء بالنجف توافد عليه الآلاف من تلاميذ الخميني وأنصاره، وحاول الآلاف من الإيرانيين الذهاب إليه، لَكِنَّ أجهزة أمن الشاه رَدَّتْهُم؛ فأقاموا عدة مجالس عزاء في قُمّ وتبريز وأصفهان وحتى طهران العاصمة، هذا بالإضافة لمجالس التراحيم التي كانت تُقَام الخميس من كل أسبوع، وفي مجلس الأربعين "آخر أيام العزاء" خطب الخميني في أنصاره قائلًا: "لقد سكبنا ما يكفي من الدموع، ولقد تذكرنا وفاة ابني عدة مرات، وقد قدمتم العزاء لنا ولي عدة مرات، ومن الآن فصاعدًا لن أتقبل أية تعازي فما نحتاج إليه الآن هو العمل".

كما أصدر الخميني لأنصاره عدة تعليمات وصلتهم على أشرطة مسجلة وهي:

١- مقاطعة المؤسسات الحكومية لأن حكومة الشاه حكومة غير إسلامية.

٢- سحب كل أشكال التعاون مع الحكومة.

٣- عدم الإسهام في أي نشاط قد يفيد الحكومة.

٤- إقامة مؤسسات إسلامية جديدة في كل المجالات.

جَنَحَت تصرفات الشاه مرة أخرى لَكِنْ في سياساته الخارجية هذه المرة، فقد تَيَقَّن من أن إدارة كارتر سَتُحَجِّم قوته العسكرية خاصةً مع أزمة منظومة الصواريخ بداية ١٩٧٧م، بينما كان بهلوي طامحًا إلى دخول النادي النووي؛ فَوَلَّى وجهه شَطْر بلاد الغال، وتعاقد مع الحكومة الفَرَنْسِيّة لبناء مفاعلين نوويين في منطقة حليلة قرب بوشهر المطلة على الخليج، وبعد مدة تَعَاقَدَ مع

شركة كرفت وورك الألمانية الغربية لبناء مفاعلين آخرين على نهر كارون، ولم يتوقف سعي الشاه النووي عند هذا الحد.

فقد نشرت الصحف الرسمية الإيرانية أخبارًا مفادها نية الحكومة الإيرانية شراء عشرين مفاعلًا نوويًا من فرنسا وألمانيا الغربية واليابان. هذا بالإضافة لعقد الشاه اتفاقًا مع الهند لإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين في مجال الأسلحة التقليدية والسلاح النووي، تساهم إيران فيها برأس المال، بينما تساهم فيها الهند بالخبرة والأيدي العاملة. ولم تكن المخابرات الأمريكية غائبةً عن هذا المشهد الخطر على مصالح الولايات المتحدة في المقام الأول.

فقد رأت إدارة كارتر أن اتفاقًا كهذا سيضر بتصديرها للسلاح في الشرق الأوسط إذا ما حل السلاح (الإيراني- الهندي) محله من ناحية، ومن ناحية أخرى خَشِيَت أن يستخدم الشاه المعرفة النووية كورقة مساومة يهدد بها الولايات المتحدة بنقلها إلى بقية دول الشرق الأوسط مالم تُلَبِّ مطالبه في اقتناء أحدث نظمها التسليحية. وكان هذا الاتفاق المسمار الأخير في نعش نظام الشاه؛ إذ أَكَّدَ لكارتر وأعضاء إدارته أن ضرر بقاء الشاه أكثر من نفعه، وفي الداخل الإيراني تزايد حبل الأزمات التفافًا على عنق الشاه.

بالاتفاق بين المخابرات الأمريكية وزعماء الجبهة الوطنية المعارضة وعدد من أحزاب المعارضة الإيرانية وتنفيذًا لتوصية بريجنيسكى، أصدرت ست وخمسون شـ خصيةً إيرانيةً في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧٧م عريضةً وُجِّهَت للشاه تضمنت عشرة مطالب، كان أبرزها إقامة حكم دستوري، وإدانة الاستبداد، وحَلّ التنظيمات السياسية والدستورية القائمة. لَكِنَّ الشاه -وبغباء الطغاة

المعتاد- لم يُعِر هذا الحدث أيَّ اهتمام، فقد كان في طريقه لزيارة الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ تَوَلَّى كارتر الرئاسة.

الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧٧م، التقى الشاه والشهبانو فرح بهلوي بعد أشهر من الجفاء في علاقة البلدين، كسرته فرح بترتيب هذه الزيارة؛ لِكَسْر الجليد بين الرجلين بما يحفظ للشاه عرشه، ولم ينس الشاه أن يَحْشِد مؤيدين له من المنظمات العاملة التي تضم أقليات دينية: للتظاهر أمام البيت الأبيض، ورَصَدَ لهذا الغرض أحد عشر مليون دولار، لَكِنَّ الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع مخابراتها قلبت السحر على الساحر.

بينما كانت طلقات المدفعية تُدَوِّي في حديقة البيت الأبيض تَحِيَّة للضيف قبل إجراء المباحثات، سَمَحَت قوات الأمن المكلفة بحماية البيت الأبيض لآلاف المتظاهرين المناهضين للشاه بالتجمع أمام البيت الأبيض في مواجهة أنصار الشاه، ولم تلبث أن تحول الأمر من تعبير عن الرأي لاشتباكات بين الجانبين.

حدث ذلك بينما كان كارتر وضيفه يتناولان العشاء في حديقة البيت الأبيض، واضطرت قوات الأمن للتدخل للفصل بين المتقاتلين باستخدام قنابل الغاز المسيلة للدموع، التي وصلت لكارتر وضيفه، ووصلت معها الرسالة الأليمة التي أراد كارتر إيصالها للشاه ومفادها: هذه هي شعبيتك لدى شعبك.

مع عودته لإيران، صُدِمَ الشاه بتصاعد حملة الخميني الموجهة لجنود الجيش، حيث طَلَبَ منهم الفرار بأسلحتهم هذه المرة قائلًا: "أنتم جند الله، خذوا أسلحتكم معكم فهي أسلحة الله".

وطالب الخميني كذلك بألا يصطدم المتظاهرون بالجيش تحت أي ظرف، فأفراد الجيش إخوة لهم وإن بدوا من أنصار الشاه، وهم جزء من الشعب في نهاية المطاف، ودعا الخميني للإضرابات والاعتصامات حتى تجهد قوات الأمن.

كانت هذه الهجمة من الخميني مؤلمة أيما إيلام للشاه الذي شعر بأن الخميني يَكْسِر بالتدريج ذراعه الباطشة، فأمر السافاك بشن حملة مضادة للنَّيْل من الخميني عَمِلَت على محورين:

الأول: التعريض بأخلاق وسلوك الخميني.

الثاني: الانتقاص من قدر الخميني والتشكيك في آرائه.

جاء تطبيق البند الأول من الخطة سريعًا، ففي نفس الشهر تسلم فرهاد مسعودي رئيس تحرير صحيفة (اطلاعات) الحكومية من وزير الإعلام داريوش همايون مظروفًا مغلقًا به مقال طُلِبَ منه نشره كما العادة، وما أن فض همايون المظروف وقرأ ما فيه حتى أصابه الفزع مما هو مكتوب.

لم يكن ما قرأه مسعودي مقالًا، بل سَبٌّ وقذف استهدف شخص الخميني، حيث اتُّهِمَ الرجل بالشذوذ الجنسي والفساد، وطُعِنَ في جنسيته الإيرانية كون أصول جده هندية، فهاتف مسعودي وزير الإعلام مستعطفًا إياه عدم نشر المقال ،حتى لا تهاجم مكاتب الجريدة، فرد عليه همايون: "لا تقلق، سأخبر وزير الداخلية ليرسل لك الحماية اللازمة".

لكن سَبَق السيف العذل، فقد أحالت الجماهير الغاضبة من المقال مكاتب الجريدة في مدن إيرانية عدة إلى حُطَام، وشَوَّهَت مبنى الجريدة الرئيس في

طهران، وبعد شهر من هذه الأحداث كان الشاه على موعد مع لقائه الثاني مع سيده الأمريكي.

الحادي والثلاثون من ديسمبر ١٩٧٧م، زار كارتر طهران، والتقى بالشاه، وطمأنه أن بلاده تدعمه في أزمته التي يمر بها، وكال له المديح قائلًا:

"إيران بفضل القيادة الحكيمة للشاه هي بلاد مستقرة في إحدى أكثر المناطق اضطرابًا في العالم، هذا وسام عظيم لك يا جلالة الشاه ولقيادتك وتقدير لاحترام وحب الناس لك".

ثم تناول الرجلان قدحين من الخمر في صحة الشاه.

لم يكن هذا الإطراء الذي ألقى على مسامع الشاه سوى مُخَدِّر لإلهائه عما يُحَاك في الكواليس، وعَزَلَه عن حِرَاك الشارع الذي تَحَوَّل إلى مِرْجَل مغلق يغلى يوشك على الانفجار، وفي اليوم التالي كان الشاه على موعد مع الأخبار السيئة.

الأول من يناير ١٩٧٨م، وصلت أنباء للشاه بفرار كتيبة مضادة للطائرات تتكون من خمسمائة فرد من موقعها في (مشهد)، ولم يكن لدى الشاه سوى مدلول واحد لهذا الخبر: سفينته غارقة وجنوده يقفزون منها الآن.

حاول الشاه امتصاص الصدمة، فعقد اجتماعًا طارئًا لحزبه في الرابع من يناير باستاد طهران الدولي حضره خمسة عشر ألفًا من أعضاء حزبه، وخلال خطبته استخدم الشاه نفس العبارات البالية في وصف المؤامرة الغربية على بلاده، وفي نهاية المؤتمر صدرت توصيات لصد الهجمة الغربية الاستعمارية وتمثلت هذه التوصيات في احترام أعمدة الحزب الثلاثة وهي:

١- النظام الامبراطوري.

٢- الدستور.

٣- الثورة البيضاء.

لَكِنَّ الشارع الإيراني الثائر ظل على حاله منتفضًا في وجه الشاه، وفي السابع من يناير ١٩٧٨م، اندلعت مظاهرات حاشدة في مدينة قُمّ المقدسة من قِبَل المراجع الدينيين قبل أيام من ذكرى الثورة البيضاء، انطلق خلالها المتظاهرون من المسجد إلى الشوارع يحطمون كل ما تطاله أيديهم، فاشتبكت معهم قوات الأمن، فبادلها المتظاهرون عنفًا بعنف ليسقط قتلى وجرحى.

خلال ذكرى أربعين القتلى التي يحييها الشيعة بمجالس عزاء، كان الناس يتجمعون في إحدى المدن الكبرى وافدين إليها من كل أنحاء إيران، ويتجمعون في المساجد ليخرجوا في تظاهرات حاشدة ثم تقع مصادمات بينهم وبين الأمن، حتى كان الانفجار المروع.

مدينة تبريز ظهر الثالث والعشرين من فبراير ١٩٧٨م، اجتمع عدد من المصلين في أحد المساجد لأداء الصلاة، فَرَدَّد بعضهم هتافات معادية للشاه؛ فَتَدَخَّل الأمن لقمعهم دون مراعاة لحرمة بيت الله، وبعد الصلاة استمر مسلسل الاشتباك بين الأمن وحشود المصلين الذين خرجوا إلى الشوارع، حيث اعتدى المتظاهرون على رجال الأمن بكل قوة، وحَطَّموا المؤسسات الحكومية، كوزارة العدل ووزارة الزراعة ومقر حزب رستاخيز، وحطم المتظاهرون ثلاثةً وسبعين بنكًا كان أغلبها فروعًا لبنك صادرات إيران، وهنا دخل الشاه بقضه وقضيضه لينهي هذه الاحتجاجات.

نزلت قوات الجيش إلى الشوارع لأول مرة منذ عام ١٩٦٣م، وحَلَّقَت الطائرات المروحية التابعة له على ارتفاع منخفض من المتظاهرين لإرهابهم، وفرضت الحكومة حصارًا بريًّا وجويًّا على المدينة حتى أضحت حدود تبريز مع باقي إيران كحدود إيران مع الدول الأجنبية. وبلغت الأنباء السيئة مسامع الشاه؛ فقرر أن يطفئ الحريق قبل أن يلتهم عرشه.

شكل الشاه لجنةً لتقصي الحقائق من كبار المسئولين لمحاسبة المتسببين في الأحداث، وبعد اجتماع اللجنة بذوي الشأن من أهل المدينة، عاد أعضاؤها إلى طهران حاملين توصياتهم التي ألقت المسئولية على عاتق كبار المسئولين، فأصدر الشاه أوامره بتوبيخ ومعاقبة هؤلاء المسئولين، واعتقد الشاه أنه وأد الاحتجاجات أخيرًا، لكنه كان مخطئًا.

استغل حزب تودة أحداث تبريز للتَّصعيد ضد الشاه، وفي اليوم التالي للأحداث وَزَّع الحزب منشورات شكر فيها أعضاءه على دورهم في إيصال رسالتهم للشارع الإيراني، ودعا المواطنين للاستمرار في ثورتهم.

امتدت أحداث تبريز لتصل إلى أصفهان وقُمّ وكاشان ومشهد وخراسان وزاهدان، بل وحتى طهران العاصمة، ولجأ الأمن للإرهاب بالاعتداء على عمداء وأساتذة الجامعة، ووصل الأمر لتهديد النساء المشاركات في المظاهرات بتشويه وجوههن بالأحماض إن خرجن في المظاهرات مرة أخرى.

شعر الشاه أن كرة ثلج الغضب الشعبي تكبر وتكبر حتى تبتلعه إن لم يوقفها، فعقد مؤتمرًا جديدًا لحزب رستاخيز في التاسع من أبريل ١٩٧٨م، ودُعِيَت إليه

وسائل الإعلام الأجنبية، كما حُشِدَ المؤيدون المزيفون للشاه، لكن ذلك لم يكن كافيًا لتجميل وجه النظام القبيح.

عقد الشاه للمرة الأولى مؤتمرًا صحفيًا دعا إليه الصحافة والإعلام الإيرانيين فقط للمرة الأولى، واعترف الشاه للمرة الأولى أيضًا بأن أمور الدولة لا تسير على ما يُرَام، لَكِنَّه كابر ورفض الاعتراف بوجود معارضة حقيقية يحق لها المشاركة في إدارة المشهد السياسي، وقرر الشاه امتصاص غضب الشارع على طريقته الخاصة.

زار الشاه وزوجته فرح مساجد وأضرحة أئمة الشيعة في (مشهد)، وارتدت الشهبانو للمرة الأولى الزيَّ الإيراني (الشادور) وكانت مُحَاطةً هي وزوجها برجال الدين، في إشارة لاحترام الجانبين لبعضهما البعض. وضَخَّمَت وسائل الإعلام الحدث؛ ليبدو الشاه حاكمًا متدينًا وهو الذي حارب مظاهر الإسلام خلال سنوات ثورته المزعومة، لكن الشاه تَخَبَّطَ بعدها كالذي يَتَخَبَّطُه الشيطان من المَسّ.

اتهم الشاه الولايات المتحدة بالسعي لتفتيت بلاده؛ فأغضب ذلك الأمريكيين الذين سارع أموزيجار رئيس الوزراء لتهدئتهم، ثم هاجم الاتحاد السوفيتي، واتهمه بالطمع في نفط بلاده وهكذا عَقَّدَ الشاه أزمته بدلًا من حلها.

كان الغرب يفرك يديه فرحًا بما وصل إليه موقف الشاه من حرج، وفي تقرير أرسله السفير الفرنسي في طهران لحكومة بلاده أورد عبارة ذات دلالة: "الشاه قد انتهى، وطُوِيَت صفحته".

كما بدأ الإعلام الغربي يُلَمِّع الخميني، حيث أجرت معه صحيفة لوموند الفرنسية حوارًا في السادس من مايو ١٩٧٨م، استطلعت فيه رأيه وخططه السياسية لبلاده في ضوء الاحتجاجات التي تهدد عرش الطاووس. وكان الإيرانيون يهزون عرش الطاووس بعنف حتى أوشكوا على تحطيمه.

توحدت المعارضة اليسارية (حزب تودة) والمعارضة الدستورية (الجبهة الوطنية) ورجال الدين في تحالف سُمِّيَ تحالف المعارضة، ودَعَت في الخامس عشر من مايو ١٩٧٨م إلى إضراب عام في طهران، وخاصةً في منطقة البازار أكبر مناطق العاصمة التجارية، وقد تجاوب معه الناس تجاوبًا منقطع النظير، واضطر الشاه مع تعاظم الأزمة إلى تقديم تنازل جديد.

السادس من يونيو ١٩٧٨م، أقال الشاه نعمت الله ناصري رئيس السافاك، وعَيَّنَ بدلًا منه ناصر مقدم الذي كان عقلانيًا مقارنةً بناصري الذي كان السافاك في عهده سببًا أساسيًا من أسباب الثورة على الشاه بعدما عينه سفيرًا لإيران في باكستان، وهَمَسَ مقدم في أذن الشاه بقبول اقتراحات تقدم بها رجال دين معتدلون لإرضاء الرأي العام والحفاظ على عرشه، وتضمنت الاقتراحات تطهير السافاك وبقية أجهزة الدولة من الفَسَدَة، والسماح بحرية تكوين الأحزاب وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لكن الشاه أبى إلا أن يسير إلى حتفه بخطىً متسارعةً.

السابع عشر من يونيو ١٩٧٨م، تَجَدَّدَت المظاهرات المناهضة للشاه التي كان أضخمها تلك التي شهدتها مدينة قم، طالب خلالها المحتجون بانتخابات نيابية مبكرة، وبدا أن الشاه في طريقه لتقديم تنازل جديد.

تحول القصر الامبراطوري لخلية نحل بين الشاه ومدير مكتبه أفشار أميني ووزير البلاط الجديد أمير عباس هوفيدا وجعفر شريف إمامي رئيس مؤسسة بهلوي خلال الأيام الأولى من أغسطس ١٩٧٨م، لكن المصائب نزلت على رأس الشاه تِبَاعًا.

العشرون من أغسطس ١٩٧٨م، أوصد أنصار الخميني (كما تَبَيَّنَ من وثائق المخابرات الغربية لاحقًا) أبواب سينما ريكس بمدينة عبدان الأحوازية بإحكام وأشعلوا النيران فيها خلال وجود عدد كبير من المتفرجين داخلها؛ مما تسبب في مقتل أربعمائة واثنين وعشرين شخصًا اتهم فيها تحالف المعارضة أفراد السافاك بارتكابها.

قرر الشاه الظهور بمظهر من لا يبالي بما يجري في الشارع، وحسم أمر الحكومة الجديدة في السابع والعشرين من الشهر نفسه، بتكليف جعفر شريف إمامي بتشكيلها، وقد طلب إمامي من الشاه إدخال قسط من الحرية على النظام بما يسمح ببقائه، لكن المؤسسة العسكرية كان لها رأي مخالف.

التقى ثلاث جنرالات من الجيش وهم بدري ورحيمي وعويس الشاه، وأبلغوه رفضهم طلب إمامي؛ حتى لا يؤدى إلى انهيار النظام، لكن الشاه انتصر لرأى إمامي.

تولى إمامي بعدها رئاسة الوزراء في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٧٨م، ونشر برنامج حكومته الذي نَصَّ على:

١- الإفراج عن المسجونين السياسيين.

٢- السماح للأحزاب السياسية الشرعية بممارسة العمل السياسي.

٣- إجراء انتخابات نزيهة.

٤- احترام حقوق الإنسان.

٥- إعلان الحرب على الفساد.

وقد استفاد هاشمي رفسنجاني من هذا العفو. وأُطْلِقَ سراحه ليواصل عمله مجددًا ضد نظام الشاه.

وفي محاولة جديدة لاسترضاء الشارع، ألغى إمامي العمل بالتقويم الأخميني الذي فرضه الشاه قبل ستة عشر عامًا وأعاد العمل بالتقويم الهجري، وبتفويض من الشاه منع وزير البلاط هوفيدا اتصال أفراد العائلة المالكة بالمؤسسات الحكومية، وشَكَّلَ لجنةً خاصَّةً للتفتيش على ممتلكات العائلة المالكة، لكن كل ذلك أخفق أيضًا في إعادة الأمور إلى نِصَابِها.

خرجت مظاهرات حاشدة في السابع من سبتمبر ضد الشاه وحكومته الجديدة، اضطر إمامي على إثرها لفرض الأحكام العرفية لوقف الاحتجاجات، لكن رَدَّ الفعل جاء عكسيًا.

الثامن من سبتمبر ١٩٧٨م، وافق هذا اليوم يوم جمعة، وخرجت تظاهرات أكبر من أي وقت مضى تطالب بإسقاط الشاه وعودة الخميني من منفاه، حيث خرج في ساحة الشاهيار وحدها مائة ألف متظاهر تصدى لهم الجيش بدباباته، وأطلق على المتظاهرين النار من مروحياته إضافةً إلى نيران جنوده؛ فسقط أربعة آلاف قتيل وسُمِّيَ هذا اليوم بالجمعة الأسود وكان حدثًا فارقًا في الثورة

الإيرانية التالي وصلت لنقطة اللاعودة في مسألة بقاء الشاه، فرحيله أصبح مطلبها الوحيد بعد تلك المجزرة المروعة.

العاشر من سبتمبر ١٩٧٨م، بينما كان إمامي يسعى لتنال حكومته ثقة مجلس النواب ذاق الأمرين خاصةً مع تهرب العديد من النواب من التصويت إبراءً لذمتهم مما ارتكبه إمامي، لكن السافاك مارس الضغط على هؤلاء النواب حتى نالت حكومة إمامي الثقة، لَكِنَّ الشاه كان يرى ألا مناص من الوصول لحل مع الخميني.

أرسل إمامي مبعوثًا للخميني ليقنعه بالعودة مُلَوِّحًا له بقانون العفو العام الذي يمنحه الحق في العودة دون إلقاء القبض عليه، لَكِنَّ الخميني أبى وبقي صداعًا مزمنًا في رأس الشاه حتى تلقى الشاه اقتراحًا مخيفًا.

الرابع والعشرون من سبتمبر ١٩٧٨م، التقى السفير الإيراني في واشنطن أردشير زاهدي بوزير الخارجية العراقي قبيل حضور الأخير الجمعية العامة الثالثة والثلاثين للأمم المتحدة، وطلب منه حمل عرض من صدام حسين إلى الشاه.

كان عرض صدام للشاه يتعلق بالخميني الذي أراد صَدَّام أن يقدم خدمة للشاه بشأنه، وحمل العرض سؤالًا الشاه: "أأطرد الخميني أم أقتله؟".

ارتعدت فرائص الشاه لما سمعه، فقتل الخميني سيزيد وضعه حرجًا فلا يوجد مستفيد من أمر كهذا سواه، فطلب الشاه من صدام الاكتفاء بطرده، وتحقق لبهلوي ما أراد في الثالث من أكتوبر ١٩٧٨م عندما طُلِبَ من الخميني مغادرة النجف، فما كان من الخميني إلا أن قرر المغادرة إلى الكويت، لَكِنَّ حكومة الكويت رفضت وأغلقت الحدود في وجهه خوفًا من إشعاله اضطرابات في

الكويت كإيران، وعندما عَلِمَ العراق بما حدث عرض على الخميني العودة للحياة في النجف.

عاد الخميني للعراق، وتَلَقَّى خلال وجوده هناك عرضًا من الرئيس السوري حافظ الأسد لاستقباله في السيدة زينب بدمشق، لَكِنَّه رفض خوفًا من أن تطاله يد المخابرات العراقية، وجاءه الفرج من القارة العجوز.

استقل الخميني طائرة من مطار بغداد إلى باريس في السادس من أكتوبر ١٩٧٨م، بعدما هاتفه د/ أبو الحسن بني صدر من باريس طالبًا منه الحضور لعاصمة النور، بعدما أتمت لجنة الطلاب الإيرانيين في باريس الاستعدادات لاستقباله، وحصل الخميني فور وصوله على تصريح إقامة لستة أشهر، واختار منزلًا لإقامته في ضاحية نوفل لوشاتو.

التَفَّ فريق العمل الثوري الأوروبي حول الرجل الرمز، فاجتمع مع أبو الحسن بني صدر وصادق قطب زادة وإبراهيم يزدي وصادق طبطبائي ابن شقيقة موسى الصدر، والذي أصبح مستشارًا شخصيًا للإمام، واستدعى محسن سازيجارا.

وَفَّرَ وجود الخميني في نوفل لوشاتو اتصاله المباشر بالإعلام والصحافة، ورغم تأكيده لموفد الحكومة الفرنسية التزامه بتعليمات الإقامة كمقيم أجنبي التي تمنعه من الحديث في السياسة، لَكِنَّ الخميني استمر في توجيه الرسائل السياسية للداخل الإيراني.

أغضب هذا الأمر الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الذي أرسل مسئول العلاقات بالخارجية الفرنسية كلود شايي لتحذير الخميني من الرسائل السياسية التي يبعث بها للداخل الإيراني من الأراضي الفرنسية، فَرَدَّ عليه

الخميني وقد قَطَّبَ جبينه بأن ما يبعث به لإيران لا شأن لفرنسا به، وقد تساهل ديستان مع أفعال الخميني: لمعرفته المسبقة بنوايا الولايات المتحدة في التخلص من الشاه، فترك للمُعَمَّم السبعيني الحبل على الغارب فيما يفعله.

كان الخميني على الرغم من تحديه للشاه قَلِقًا على الثورة، مُتَوَجِّسًا من فشلها؛ فهو رغم رسائله الموجهة ضد الشاه لم يكن هو من فَجَّرَ الثورة لَكِنَّه الشعب المُضَّطَهد، ولطالما أرسل ابنه أحمد حاملًا لبني صدر لائحة من الأسئلة ليجيبه عليها، مثل: هل يرحل الشاه؟ هل أنتم واثقون من ذلك؟ وإذا توقفت الثورة فما مصيري؟

في إيران، تواصل تداعي عرش الطاووس، ففي السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٧٨م، أمر الشاه أفراد أسرته بإنهاء جميع تعاملاتهم التجارية وإشرافهم على المؤسسات التجارية، وفي الثاني والعشرين من أكتوبر أعلن إمامي وقف البرنامج النووي الإيراني المرصود له سبعين مليار دولار، وكانت الحكومة في واد والشعب في واد آخر.

تواصلت المظاهرات في الشارع دون توقف، والتقى السفير الأمريكي في طهران ويليام سوليفان بالشاه في الخامس من نوفمبر، ووافق سوليفان على طلب الشاه بتشكيل حكومة عسكرية كُلِّف بتشكيها الجنرال غلام رضا أزهري في اليوم التالي، وقبل الإعلان عن الحكومة الجديدة احتلت قوات الجيش كل النقاط الحساسة في طهران، وعندما وصلت الأنباء للخميني عَلَّقَ بقوله: "أحذر من حرب أهلية بين الجيش والشعب".

أراد الشاه تهدئة الشارع، فأعطى أوامر لأزهري في السابع من نوفمبر ١٩٧٨م بإلقاء القبض على بعض من وزرائه السابقين لاتهامهم بالفساد، وهم:

نعمة الله ناصري رئيس السافاك السابق، أمير عباس هوفيدا رئيس الوزراء الأسبق ووزير البلاط الحالي، إيراج وحيدي وزير الطاقة السابق، منوشهر تسليمي وزير التجارة السابق، وفي المقابل وَزَّعَ أنصار الخميني قائمةً بأسماء أفراد عائلة الشاه ورموز نظامه الذين هَرَّبُوا ثرواتهم للخارج؛ فزاد ذلك النار اشتعالًا وعمت الفوضى طهران؛ نتيجة مظاهرات الطلاب الذين أحرقوا تمثال الشاه وسط العاصمة، وكان السفير الأمريكي يراقب الوضع في قلق.

الثاني عشر من نوفمبر ١٩٧٨م، أرسل سوليفان برقيةً لواشنطن ذكر فيها أن أيام الشاه باتت معدودةً ويجب البحث عن بديل، وفي نهاية الشهر التقى الأمريكيون بمهدي بازركان زعيم الجبهة الوطنية المعارضة لمناقشة سبل حلحلة الوضع المتردي، وفي بدايات ديسمبر التقى الجانبان مرة أخرى، وبعد اتصالات أجراها بازركان مع المقربين من الخميني كآية الله منتظري وحجة الإسلام حسين رفسنجاني؛ ليعرض عليهم الحل الذي تفتق عنه ذهنه ويريد عرضه على الأمريكيين، وتَلَخَّصَ في مغادرة الشاه للبلاد، وإقامة مجلس وصاية، وحل المجلس، وتشكيل حكومة وطنية، لكن الأحداث كانت تسبق الساسة مجددًا.

حلت ذكرى عاشوراء والتي خشي الخميني أن تشهد فيها البلاد مجزرةً مُرَوِّعَةً بعد دعوته إلى مظاهرات حاشدة تكون رصاصة الرحمة لحكم الشاه، لكن الجيش خشي من تكرار سيناريو الجمعة الأسود؛ فَرُفِعَ حظر التجوال وخرج في طهران مليونا متظاهر، وفي أصفهان حطم المتظاهرون تمثالًا للشاه وأحرقوا

مكاتب السافاك، في حين سَيَّرَ أنصار الشاه بعض المظاهرات المؤيدة لكنها كانت نقطةً في بحر الثائرين عليه.

قَرَّرَ الخميني تحييد الجيش بشكل كامل عن الصراع، ودعا المتظاهرين إلى ما أسماه (مهاجمة الجيش في قلبه لا صدره)، وبدأ المتظاهرون يقدمون الورود للجنود سائلين إياهم: "أخي في الجيش: لماذا تقتل أخاك؟".

ودعا الجنود لعدم إطاعة قادتهم أو موالاة الشاه، وقد نجح دعوات الخميني في إفراغ ثكنات الجيش من الجنود، لكن الشاه مازال متشبثًا بحكم إيران حتى لو استحالت رمادًا.

خشي بازركان من تدهور الوضع فتضيع معه الدولة، فغادر إلى نوفل لوشاتو والتقى الخميني وقال له: "إن الشعب قد تعب، دعهم يعودون إلى أعمالهم ويتقاضون رواتبهم".

فرد عليه الخميني واثقًا: "إن الشعب لم يتعب، الشعب سيستمر في طريقه لإسقاط الشاه".

ثم استطرد الخميني قائلًا: "أريد منك شيئًا واحدًا، أن تعد لي قائمة بالرجال الذين يمكن أن يكونوا موضع ثقة بعد الثورة".

أعد بازركان القائمة مع إبراهيم يزدي، وقبل مغادرته باريس أعلم الخميني بازركان أنه عَيَّنَه مُمَثِّلًا سياسيًا له في طهران، وطلب منه تنظيم إضراب في الجنوب حيث حقول النفط، إضافةً للإضراب الذي دعا إليه الخميني رجال

البازار القوة الاقتصادية الأولى في البلاد؛ ليحكم بذلك الخناق حول نظام الشاه المترنح.

أصاب الإضراب الاقتصاد في مقتل وشَلَّ البلاد. ثم أصدر الخميني تعليمات لعمال النفط بوقف التصدير والاكتفاء بإنتاج حاجات السوق المحلي من الاستهلاك اليومي. هَدَّدَ الشاه عمال النفط بالفصل من أعمالهم وتوظيف أجانب وإسرائيليين محلهم. خاصةً مع مرور البلاد بأزمة طاقة. وتزايدت طوابير الناس الباحثين عن وقود دون جدوى.

أصدر الخميني فتوى بإهدار دم أي أجنبي أو إسرائيلي تطأ قدماه أرض طهران. كما أجازت الفتوى صرف رواتب العمال المضربين من أموال زكاة الخمس؛ حتى يعيلوا عائلاتهم وفي نفس الوقت لا يفقد الإضراب زخمه. وخرجت الأوضاع عن السيطرة أكثر فأكثر بمهاجمة طلاب الجامعات للمصالح الأمريكية والغربية في طهران وعموم إيران. بينما يد الشاه مغلولة عن فعل شيء.

إزاء هذا الوضع المتدهور. تحرك الرئيس المصري أنور السادات للوساطة بين الخميني والشاه ودعا الخميني للإقامة في القاهرة. وعَقْد مؤتمر للحوار برعايته لَكِنَّ الخميني رفض العرض لمعرفته بانحياز السادات للشاه. وأنه يهدف من وراء هذا المؤتمر بث الروح في جسد النظام البهلوي الميت. كما وجد الخميني أن الأمور تسير في طريق إسقاط الشاه وأي حل وسط لن يكون مقبولًا لدى الثوار. وسيفقده الزعامة التي بناها على معارضة وريث عرش الطاووس.

التاسع والعشرون من ديسمبر ١٩٧٨م. عين الشاه شهبور بختيار عضو الجبهة الوطنية رئيسًا للحكومة. ونشب خلاف بين الرجلين حول ولاء الجيش لمن

يكون، فالشاه رغم وطأة الأزمة التي يمر بها أصر على استمرار ولاء الجيش له، بينما كان بختيار يرى أن سلطة إصدار الأوامر يجب أن تكون من نصيبه، ولم يحسم هذا الخلاف سوى وصول مبعوث أمريكا الجنرال روبرت هويزر نائب قائد القوات الجوية في أوروبا (القوات الأطلسية) الذي اجتمع بقادة الجيش في الثالث من يناير ١٩٧٩م، وأقنعهم بتحويل ولائهم لبختيار بدلًا من الشاه، ولم يلتق هويزر على خلاف العادة بالشاه إلا في اليوم الرابع والأخير من زيارته، ووراء الكواليس حزم الغرب أمره.

الخامس والسادس من يناير ١٩٧٩م، اجتمع زعماء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية في جزيرة جواديلوب بالبحر الكاريبي لمناقشة موقف الغرب من الشاه؛ ليخرج كارتر معلنًا وجوب رحيل الشاه، تزامن ذلك مع نقل حكومة ديستان لرسالة الدعم الأمريكية الأولى للخميني من الإدارة الأمريكية، ثم تبادل الرسائل بين وزير الخارجية الأمريكية والخميني بوساطة إبراهيم يزدى، وطمأن الخميني الإدارة الأمريكية بأنه لا ينوي قطع النفط عن الولايات المتحدة لكنه لن يشتري بإيراداته سلاحًا، وفي إيران تيقن الشاه ألا خيار أمامه إلا الرحيل.

التاسع من يناير ١٩٧٩م، أمر الشاه أفراد أسرته بتحويل أموالهم من إيران وفي السادس عشر من الشهر نفسه قرر الشاه الرحيل عن إيران برفقة عائلته حاملًا معه صندوق وضع فيه بعضًا من تراب إيران متوجهًا إلى مصر. وفي الحادي والعشرين من يناير التقى رمزي كلارك وزير العدل الأمريكي بالخميني في باريس: لوضع الترتيبات الأخيرة بين حاكم إيران الجديد وإدارة كارتر.

أعلن الخميني نيته العودة لإيران، فحاصرت بقايا جيش الشاه مطار طهران في الخامس والعشرين من يناير لتمنع هبوط طائرة الخميني فيه؛ فأعلن نيته العودة عقب أن تفتح ما أسماها (الحكومة الخائنة) المطار، وخوفًا من توقف الحياة التجارية في البلاد فتح المطار في الثلاثين من يناير.

استقر الخميني على السفر لإيران في الأول من فبراير، وفي الحادي والثلاثين من يناير ١٩٧٩م توجه إبراهيم يزدى بالشكر للحكومة والشعب الفرنسيين على حسن ضيافتهما، وفي نفس الليلة توجه الخميني وفريقه إلى مطار شارل ديجول ليستقلوا طائرةً نفاثةً فرنسيةً بلغ إيجارها ثلاثة ملايين دولار وَفَّرَها له أحد مليونيرات الشيعة المؤيدين له، وبهذا أصبح الخميني على موعد مع التاريخ.